



مركز القدس للدراسات السياسية

AL - QUDS CENTER For Political Studies

www.alqudscenter.org

ندوة

التنمية السياسية

ومستقبل العمل الحزبي في الأردن

7 أيار/مايو 2005

المتحدث:

معالي الدكتور منذر الشرع

وزير التنمية السياسية السابق

معالي الدكتور منذر الشرع، وزير التنمية
السياسية السابق.

ندوة

"التنمية السياسية ومستقبل العمل

الحزبي في الأردن"

أسعد الله مساءكم جميعاً، بهذه المناسبة الطيبة، كما
عودنا مركز القدس، أن يكون دائماً المبادر في تنظيم
النشاطات المتعلقة بمموم الوطن. نشكر الأخوة
القائمين على هذا المركز، وتحية خاصة إلى الأستاذ
والصديق والأخ عريب الرنتاوي، ولا يفوتني أن
أشكر سعادة الزميلة الدكتورة فلك جميعاني، في تقديم
هذه الندوة هذه الأمسية، وأرجو أن تكون ذا فائدة
لنا جميعاً.

حقيقة تغمرني السعادة هذه الليلة كوني ألتقي هذه
النخبة الطيبة من الأخوة في الأحزاب، الذين اعتدنا
عليهم واعتادوا علينا، تحاورنا، تواصلنا، وتناغشنا
كثيراً، أتحدث الآن ليس بصفتي الرسمية. بالرغم من
أننا تحاورنا كثيراً، عندما كنت وزيراً وفي موقعي
الرسمي، في قضايا كثيرة تهم مصلحة الوطن والمواطن.
متأكد أيضاً أن الحوار من وجهة نظر الأخوان في
الأحزاب السياسية وفي مؤسسات المجتمع المدني، كان
أيضاً يصب في مصلحة الوطن. فالكل يعمل من أجل
المصلحة الوطنية المشتركة، ومتأكد من استمرار
العمل بهذا الاتجاه.

العمل الوطني لا يتوقف ولا يعتمد على أشخاص،
وعندما نتحدث عن دولة مؤسسات فإننا نأمل أن
تستمر الحركة بنفس الاتجاه الإيجابي الطيب. أستطيع
أن أزعم وبضمير مرتاح، بأننا استطعنا فتح قنوات
اتصال طيبة مع الأخوة في الأحزاب، سواء من التقينا
معهم في وجهات النظر أو اختلفنا معهم، على الأقل
استطعنا أن نثبت أننا "نتكلم مع بعض وليس على

نظم مركز القدس للدراسات السياسية يوم السبت
الموافق 7 أيار / مايو 2005، في مقره الكائن في جبل
الحسين، ندوة بعنوان "التنمية السياسية ومستقبل
العمل الحزبي في الأردن"، تحدث فيها معالي الدكتور
منذر الشرع وزير التنمية السياسية السابق، وذلك
بمضور، عدد من قادة الأحزاب السياسية، النقابيين،
الأكاديميين ومهتمين بالشأن العام الحزبي والسياسي في
الأردن، أدار الندوة النائبة الدكتورة فلك جميعاني.

سعادة النائب الدكتورة فلك جميعاني،

مديرة الجلسة

مساء الخير، أهلاً وسهلاً بكم جميعاً، الشكر الموصول
لمركز القدس للدراسات السياسية، على تنظيمه لهذه
الندوة. هذا المركز يشعرونا دائماً بنشاطه المميز،
وبخاصة في مجال تناول مسيرتنا السياسية والحزبية التي
ما زالت تحبو. نتمنى على الجميع من سياسيين
وحزبيين وقادة فكر، التعاون مع مركز القدس
والتفاعل مع نشاطاته، وتقديم كل وسائل الدعم
لإنجاح خطته التي تصب في خير هذا البلد ورفعته.

ضيفنا هذه الليلة معالي الدكتور منذر الشرع، وزير
التنمية السياسية السابق، ومحاضرتة حول "التنمية
السياسية، ومستقبل العمل الحزبي في الأردن"،
فليتفضل.

الدول العربية، ولكن بالأغلبية، أي ما تجمع عليه أغلبية الأحزاب، وكنت كشخص على الأقل، سأدافع عن هذا المشروع بعد التعديل في مختلف الأوساط، لأنه يشكل رؤياً لأحزاب وطينة نجلها ونحترمها ونحترم منتسبيها والعاملين فيها.

ومن باب التذكير، أقول أن مركز القدس مشكوراً، وبفترة قياسية بعد انعقاد الندوة التي عقدت في فندق "راديسون ساس" حول مشروع القانون، زدنا بالملاحظات وبالتوصيات التي أجمع عليها الأخوة في الأحزاب، وخرجت بها تلك الندوة، للاسترشاد بها. وبانتظار الحصول على الردود الرسمية من الأحزاب السياسية، لأن الردود الرسمية أصبحت في عهدة الوزارة.

أود أن أذكر أن مشروع هذا القانون، لم يأت من فراغ، يحاول أن يعالج بعض الثغرات الموجودة في القانون النافذ 1992، وبعض الإشكاليات التي تواجه العمل الحزبي، وإفساح المجال للأحزاب لتنمو وتشكل كادرات حزبية عريضة. ربما بعض الأخوة لم يستسيغوا كلامي عندما كنت أتحدث وأتواصل معهم، وعندما كنت أدقق على المؤسسين، واعداد المنتسبين للحزب أثناء زيارتي لمقار الأحزاب، وكنت أخاطبهم وبكل إخلاص وأقول لهم، هل تتوقعون أن تصلوا إلى تداول السلطة بـ 200 عضو، أو 300 عضو، أو حتى بـ 1000 عضو؟! جلالة الملك وتوجيهاته يرغب في إيجاد أحزاب سياسية أردنية عريضة، تصل في نهاية الأمر إلى تداول سلمي للسلطة!. هذا التوجه معلن وحقيقي. وكنا نعمل في الوزارة على هذا الأساس، وكنا نخطب الأخوة في الأحزاب، من هذا

بعض" بالمفهوم السائد. كثير من الناس يظنون أنهم يتحدثون مع بعض، في حين أنهم يتكلمون على بعض، بمعنى أنهم يبدأوا من نقاط الخلاف، ويتوجه النقد السلبي لبعضهم البعض، وبالصرخ على بعضهم البعض.

كنت سعيداً جداً لأن كافة اللقاءات التي تمت مع الأخوة في الأحزاب، ومع مؤسسات المجتمع المدني كانت تتم في أجواء إيجابية ولطيفة، وكان الشعور الطيب، هو شعور متبادل، لدرجة أننا تماخنا وتعايشنا، وتناغشنا.

ما دمت المتحدث الرئيس والوحيد — معتقداً أن هذه الجلسة هي ندوة — ولكن لا بأس من التطرق إلى بعض القضايا. الحقيقة أن هذه هي الندوة الثانية التي أتحدث فيها منذ خروجي من الوزارة، الندوة الأولى، وبدون ترتيب مسبق، تمت في منتدى إربد الثقافي منذ أيام قليلة، وكانت حول نفس الموضوع، "الأحزاب السياسية، ومسودة مشروع قانون الأحزاب"، وهي مسودة مشروع قانون طرح للنقاش العام، وهي لم تكن شيء نهائي. كثير من الأوساط التي تسلمت هذه المسودة كانت تظن بأن "مشروع القانون" قد تم تحويله إلى مجلس الأمة بمناحيه (الأعيان والنواب). لم تطرح هذه المسودة في مجلس الأمة، بل طرحت للنقاش، الذي ما زال متواصلاً، وبالتالي يسألني الأستاذ عريب، هل حقيقة عندما كنت في الوزارة على استعداد لتلقي الردود وإدخال تعديلات تجمع عليها الأحزاب؟، بالتأكيد، كان سيكون تمثيلاً عبيثاً لو أننا لم نفعّل!، وهذا ليس في مصلحة الوطن. الهدف كان الحصول على ردود فعل والوصول إلى إجماع لا نقول إجماع 100% كما هو التصويت في جامعة

ثالثاً، "يجب على كل حزب الإعلان والإشهار عن النظامين الأساسي والداخلي اللذين يحددان أهداف الحزب ومصادر تمويله وبرامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. الخ" وهذا أيضاً وارد في مشروع القانون وهذا أيضاً وارد في مشروع القانون.

رابعاً، يعود للقضاء وحده الحق في البت في المخالفة التي لها علاقة في تطبيق قانون الأحزاب، وهذا ما تبنيه في مشروع القانون. وتم تعريف المحكمة بأنها محكمة العدل العليا، للأحزاب أن تلجأ إلى هذه المحكمة في حال الخلاف على تطبيق نصوص القانون، وتقاضي الوزير. بالتالي لم يعد هناك تعسف في "الحق" في تفسير القانون، أو تفسير بنوده فيما بين الأحزاب والجهة القائمة عليها.

هناك أيضاً "بأن تلتزم الأحزاب الأردنية في تنظيماتها الداخلية وبرامجها، وممارساتها ونشاطاتها العامة بمجموعة من المبادئ. هذه المجموعة، هي اعتماد الأساليب الديمقراطية في التنظيم الداخلي للحزب"، وهذا ما حاولنا أن نكون حريصين على إبرازه في عدد من مواد القانون في اختيار قياداته وممارسة نشاطاته، في إطار حوار ديمقراطي وتنافس حر بين الأحزاب. ويطبق ذلك على علاقات الحزب وتعامله مع الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، ومع المؤسسات الشعبية والدستورية، واحترام الرأي والرأي الآخر.

أيضاً عدم ارتباط الحزب وأعضائه تنظيمياً أو مالياً وهذا مذكور في "الميثاق الوطني" - بأي جهة غير أردنية، وعدم جواز التوجيه الحزبي والتنظيمي بناء على أوامر أو توجيهات من أي جهة أو دولة

المنطلق، وهو ضرورة أن تنمو الأحزاب لتصل إلى التداول السلمي للسلطة.

الآن قيل ما قيل في مسودة مشروع القانون المطروحة للنقاش، ولكن دعوني أن أذكر بمرجعيات مسودة هذا المشروع.

أولاً، الدستور: هناك من قال بأن هذا المشروع مخالف للدستور، وأنا لا أرى أي مخالفة، رغم ذلك كنا سنتحاور بشأنها إن وجدت. فأمامنا الدستور ونستطيع أن نحتكم إليه.

ثانياً: الميثاق الوطني. بالفصل الثاني "دولة القانون والتعددية السياسية"، تحدث عن دولة القانون والمرتكزات الأساسية لدولة القانون، وعن ضمانات النهج الديمقراطي، وعن قواعد تنظيم الأحزاب، وضوابطها، في هذه الوثيقة، التي أجمعنا على أهميتها، لكونها محل إجماع وطني من مختلف التيارات الوطنية التي عملت على إنجاز هذا الميثاق، نص يقول على أن "للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب والتنظيمات السياسية، والانضمام إليها، على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية، وأنظمتها لا تخالف أحكام الدستور". وهناك نص، ليس بنفس الكلمات ولكنه مقارب جداً في مشروع القانون، ينسجم مع هذا البند.

ثانياً، "يقوم العمل السياسي والحزبي في الأردن على مبدأ التعددية في الفكر والرأي والتنظيم"، وعلى "توفير متطلبات التنافس الديمقراطي فيما بين الأحزاب وفي داخل الهيئات الحزبية لكل حزب" وهذا وارد في بنود القانون.

استمر في الاقتباس من الميثاق الوطني، وأقول "التزام الأحزاب في تشكيلاتها ونشاطاتها وتوجيهاتها في الامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة إلى.. الخ، والأجهزة الأمنية والطلبة"، وبالتالي هذا نص موجود في مشروع القانون.

"التزام الأحزاب بفتح مقار معلنة ومعروفة، وبعدم استخدام دوائر الدولة وأجهزتها، وغيرها من المؤسسات العامة والخيرية والدينية، أو استغلال هذه المصلحة أي حزب أو تنظيم، وعدم زج هذه المؤسسات بأي صراع سياسي، أو حزبي". هذا منصوص عليه في الميثاق، الذي حظي بإجماع وطني. هذا النص ورد، ولكنه أيضاً متقدماً على النص الذي ورد في الميثاق الوطني، بأن سمح باستخدام مؤسسات الدولة بالتنسيق مع القائمين عليها، بخاصة لجهة المواعيد والبرامج، حتى لا يكون هناك تضارب، أو تنافس على استخدام هذه المؤسسات.

ثالثاً: وثائق "الأردن أولاً". وهذه محل إجماع وطني وليست محل خلاف!، مع ضرورة ترتيب الأحداث زمنياً، "نعتبر بأن التحدي في التجربة الحزبية الأردنية على عراققتها، ما زالت تجابه التحديات منها، الشردمة، عزوف المواطنين عن العمل الحزبي، غياب البرامج السياسية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية. التمسك بأيدولوجيات وشعارات ثبت فشلها في تجارب والشعوب الأخرى. ضعف الحياة والممارسة الديمقراطية الداخلية للأحزاب. تمحور بعض الأحزاب حول شخصية الزعيم. ارتباط بعض الأحزاب مع الخارج تنظيمياً ومالياً. اختلال التوازن ما بين الأحزاب بسبب غياب أحزاب كبرى. نظرة الشك

خارجية. فنحن كلنا ملتزمون بمبادئ الميثاق الوطني، في مشروع القانون الجديد. أريد أن أنوه ببقية هذه الجملة كما وردت في "الميثاق"، "مع الالتزام بما ورد في هذه الفقرة، ولجميع قواعد تنظيم الأحزاب، وضوابطها، يعتبر ما يرد في النظامين الأساسي والداخلي - لأي حزب أردني مرخص - وفي برامج من أجل فلسطين والوحدة العربية، والتضامن الإسلامي عملاً وطنياً أردنياً، بمعنى أن هناك لبس فهم ما نص عليه القانون في هذا الشأن، لجهة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وهو ما قد يسيء إلى علاقات الأردن مع الدول الأخرى، باعتبار أن ما يجري في فلسطين والعراق وعلى الأراضي العربية كلها عمل أردني، الميثاق حريص عليه، والقانون كذلك، لكن التدخل في الشؤون الداخلية لا أستطيع أن أقول لدولة مجاورة كيف تدير نظام التعليم، أو أن تفرج عن المعتقل السياسي الفلاني، لأن هذا يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية، إذا كنا نسمح لأنفسنا بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، معنى ذلك أننا نسمح لدول أخرى ولأحزابها ومنظماتها، ولتنظيماتها المدنية أن تتدخل في شؤوننا الداخلية، ولا اعتقد بأن أحد يقبل بذلك.

وينص الميثاق، كذلك "على التزام أي حزب يتسلم المسؤولية الوزارية، أو يشارك فيها، بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، بين جميع المواطنين". وأيضاً "اعتماد الأحزاب في مواردها المالية على مصادر أردنية محلية معروفة معلنة ومحددة"، وهذا النص تماماً كما هو وارد في مشروع القانون الجديد، هذه الموارد المالية تخضع للتدقيق المحاسبي بالطريقة القانونية، التي حددها القانون. فمشروع القانون لم يخرج عن مبادئ "الميثاق الوطني".

والريية بالأحزاب. بعض مظاهر التضييق على الأحزاب"، هذا منصوص عليه في الوثيقة.

وتقترح وثيقة "الأردن أولاً"، إجراءات لمعالجة هذا الوضع. بالنص "أنه لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية"، الأحزاب هي مؤسسات وطنية يتوجب رعايتها، كما يتوجب مخاطبة مكامن القوة في التجربة الحزبية الأردنية، وعدم الاكتفاء بنقد المظاهر السلبية، وتشجيع اندماج الأحزاب السياسية وتشكيل الكتل الكبيرة، لفسح المجال لتداول السلطة التنفيذية فيما بينها.

ثانياً، ينبغي تبني مفهوم "الأردن أولاً"، شعاراً هادياً للأحزاب السياسية، وناظماً لبرامجها. ويتوجب على كل حزب التحلي عن ارتباطاته الخارجية المخالفة للقانون.

ثالثاً، إرساء تقاليد الحوار المؤسسي المنتظم ما بين الحكومة والأحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتها وما بين الأحزاب نفسها، لتبادل الرأي والمشورة. اعتقد أننا جميعاً نقول بذلك.

رابعاً، تعديل قانون الأحزاب، بما يمكن من إنهاء ظاهرة التشرذم، كرفع الحد الأدنى لعدد المؤسسين. وهذا ما نص عليه مشروع القانون الجديد. وتوفير التمويل المناسب للأحزاب وفق ضوابط محددة. وهذا أيضاً ما جاء به مشروع القانون.

خامساً، تعميق الشفافية والأداء الديمقراطي الداخلي للأحزاب. وهذا ما حاولنا أن نعالجه في عدد من مواد هذا القانون، أن يكون هناك حراك ديمقراطي داخل

الأحزاب نفسها، عقد المؤتمرات بشكل دوري، انتخاب القيادات الحزبية، النص على عدم جواز تولي الأمين العام لأكثر من دورتين متتاليتين، لربما كان النص على "المدة بثلاث سنوات" هذه مسألة قابلة للنقاش، وهي مطروحة للنقاش، على أن لا يكون إلى الأبد وبمفهوم تسلطي.

"منع قيام الأحزاب على أسس جهوية، أو عرقية أو طائفية"، وهذا ما نص عليه المشروع الجديد. بعض الأخوة أكدوا على النص على "الطبقية"، لأنهم يمثلون طبقة معينة!. أن تدافع عن مصالح طبقة معينة، هذا كلام جميل، لكن أن تكون حزباً يمثل الوطن!؟، ما تحدثنا عنه وهو الوصول إلى تداول السلطة، لا يستطيع الحزب الذي يقتصر على تمثيل فئة معينة محدودة أن يصل إلى تداول السلطة، أو إلى البرلمان، وبالتالي تشكل حكومة، سواء منفردة أو باتتلاف أحزاب أخرى، على الساحة الوطنية. وهذا هو المقصود بأن تكون الأحزاب وطنية، وليست جهوية أو عرقية، أو تقوم على أساس التمييز.

بينها لتشكيل حكومات من البرلمانات المنتخبة، وبالتالي تكون الحكومات منتخبة.

الرؤيا الملكية السامية، أكدت مرة بعد أخرى، في كتاب "التكليف" السامي، وفي خطابات متعددة على ضرورة تشجيع قطاعات المرأة والشباب، وهذا ما حاولت الوزارة وإمعاناً في الشفافية عندما قامت بطرح مشروع نظام الدعم المالي ملازماً مرافقاً لمسودة مشروع القانون. مع أن الجميع يعلمون بأن الأنظمة هي حق دستوري لمجلس الوزراء. فهذا المجلس هو الذي يقوم بإصدار الأنظمة التي يراها، وبالطريقة التي يراها تنفيذاً لمواد في القانون. لكن إمعاناً في الشفافية أصدرنا النظام حتى يكون موضع حوار ونقاش. وتلبية للروح الملكية السامية، وضعت المعايير التي تؤكد على ضرورة إشراك المرأة، ليست كمنتسبة فقط في الأحزاب، ولكن أيضاً بأن تكون فاعلة في الهيئات الحزبية المنتخبة. وكذلك هذا ينطبق على الشباب، وتعريفنا للشباب وهي الفئة العمرية ما بين 18 - 27 عاماً. لا أريد أن أطيل لربما النقاش يفتح مزيد من الحوار.

أرجو أن تطلعوا على مشروع القانون، فقط أردت أن أذكر بمرجعيات مسودة مشروع القانون، وبالنصوص الواردة في "الميثاق الوطني، ووثيقة "الأردن أولاً"، التي خرج مشروع القانون من رحمها، بل جاء متقدماً على بعضها في بعض الأحيان.

أنشطتها بدون تضيق وفي حدود القانون، وللأحزاب حرية تملك صحيفة، أو مجلة أو حتى إذاعة أو موقع إلكتروني، ضمن حدود القانون المسموح فيه"، وحتى في برنامج الدعم، أن تعامل المؤسسات الحزبية الوطنية، كما تعامل المؤسسات الحكومية، من حيث الإعفاءات الضريبية،.. الخ، من عوامل تشجيع الأحزاب.

وتنص وثيقة "الأردن أولاً" على "الفصل بصورة تامة بين العمل الحزبي، ودور العبادة". وهذا ورد أيضاً في القانون. نحن لم نخترع شيئاً جديداً خارج هذه المرجعيات، بل انه في بعض بنود القانون جاء مشروع القانون متقدماً، بعض الشيء عن النصوص التي ذكرناها.

هناك نص "على أن تتأى الأحزاب بنفسها، عن المدارس والأندية، ولا يحق لحزب تسييس جامعة، أو مؤسسة تعليمية، أو تملكها"! وأن "تلتزم الأحزاب بالدستور والقانون، وتسعى الى تعزيز الخيار الديمقراطي، وتصون التعددية والوحدة الوطنية، وأن تلتزم بسيادة القانون، وتقدم بدورها نموذجاً للشفافية، والمكاشفة، وترعى القطاعات الشبابية والنسائية". ما حاولت وزارة التنمية السياسية تحقيقه بطرحها هذا المشروع هو ضمن هذه الرؤية الشاملة كما بدأت بمرجعيات الدستور و"الميثاق الوطني" ووثيقة "الأردن أولاً"، وقبل كل ذلك بالرؤيا الملكية السامية لتحقيق حياة حزبية فاعلة وحراك سياسي - حزبي فاعل على ارض الوطن، بوجود تيارات حزبية عريضة، تستطيع برامجها الوصول إلى السلطة التنفيذية، وإلى تداول السلطة التنفيذية سلمياً فيما

الأسئلة والاستفسارات

النائبة الدكتورة فلك الجميعاني،
مديرة الندوة.

جيد، لكن لا يكفي!؟. نعلم تماماً أن الدعم المادي، ركيك جداً، لكن هو "اعتراف ضمني" بدور الأحزاب الفاعل في تكريس مفهوم الديمقراطية، لأنني اعتقد كما يعتقد الكثيرون من قراء رسالة هذا الوطن، "أن لا ديمقراطية في هذا الوطن دون عمل حزبي واضح"، ودون مخرجات للعمل الحزبي. مرة أخرى أستهنج وأستغرب أن دولتنا تحظى بـ(11) رئيس حكومة سابق، ما زالوا أحياء وأكثر من (700) وزير، موجودين، ومجلس نواب عتيد محترم ونجبه، لكن لا يوجد بينهم حزبي واحد. عندما كنت أتحدث مع أحدهم في مقري المتواضع، قال لي "ما زال هناك شكوك اتجاه هذا العمل الحزبي"؟!.

الموضوع بكل وضوح هو أننا بحاجة إلى قرار سياسي جريء، بمشاركة الأحزاب بالعمل السياسي. نحتاج إلى هيئة مناخ سياسي محترم لإيجاد مناخ للعمل الحزبي. لا يعقل أن نقول لتذهب الأحزاب لوحدها فتجلب الأغلبية الصامتة، فأنا لست المعني الوحيد في هذا الوطن كحزب، رغم أن دعمي محدود من أعضائي من قبيل إشراك مواطنين في صنع القرار وصيانتته.

مرة أخرى، لا يجوز ترك الأمور على غاربها وتحميل الأحزاب مسؤولية القيام بالعمل الحزبي، بدون دعم لوجستي، أو دعم مادي. الكل يتفرج على الأحزاب اعتقد أن هناك قراءة غير دقيقة للعمل الحزبي الذي نريد.

كنت أتمنى، وهذه أقولها بكل جراءة، أن يتم إيجاد قانون انتخاب عصري يلزم هذا القانون وينص على "أنه لا يسمح لأحد الترشيح للانتخابات بدون أن

نشكر معالي الدكتور منذر الشرع على محاضرتة القيمة، التي جاءت ملخصة للنقاط الواردة في الدستور والميثاق، ووثيقة "الأردن أولاً"، ومقارنة بين ما ورد في هذه المرجعيات من نصوص، وبين ما ورد في "مسودة مشروع قانون الأحزاب" التي طرحته الوزارة مؤخراً للنقاش بهدف إثرائه. هناك عبارة شدني لها، عندما قال "علينا الحديث مع بعضنا البعض، وليس على بعضنا البعض"، حيث كان يقصد هو أن نتحدث وتتناول الأحزاب فيما بينها، لا أن نتحدث على بعضها البعض، أي أن لا تبدأ بإبراز نقاط الخلاف فيما بينها. حتى لا أطيل عليكم، من يجب أن يشارك في النقاش لإثرائه، فليتفضل.

الدكتور حازم قشوع،
أمين عام حزب الرسالة

الشكر الموصول للأخوة في مركز القدس للدراسات، ولصديقي وأخي الدكتور منذر الشرع، لا قانون الأحزاب ولا قانون الانتخاب نستطيع من خلالهما فقط تحقيق تنمية سياسية! فالتنمية السياسية تعني الانتقال بالاجتمع الأردني من حالة "لامبالاة وصمت"، إلى حالة "مشاركة وتفاعل" مع قضايا الوطن والقومية والأمية، وعلى كل المستويات، بالتالي أتفق مع الجميع أن قانون الأحزاب الذي طرحته وزارة التنمية السياسية هو قانون استهلاله

أولاً، "الميثاق الوطني"، قام الدكتور منذر باجتزأ بعض النصوص منه، بخاصة حول "الطائفية والعصية"، ولكن أيضاً هناك بعض الإضافات جاءت في النص. بالنسبة لـ"الطبقية" هناك أحزاب طبقية، دينية وعقائدية، هذه عبارات ومصطلحات أضيفت إلى النص الذي كان موجوداً في الميثاق الوطني.

فيما يتعلق بالدول الخارجية، ووضع كلمات مثل فلسطين والعراق والقضايا القومية.. الخ، فهذه كلمات مفتوحة ومطاطة. كانت أي دولة، بخاصة "الكيان الصهيوني"، الذي يعتبر أحد المؤثرات في هذه المادة، على ما اعتقد، وأرجو أن أكون مخطئاً في هذا المجال. وهل عندما نقوم بمهاجمة "الكيان الصهيوني" على ما يقوم به من قمع وقتل ضد شعبنا، ضد أمتنا وضد عدد من الأقطار العربية سيحاسبنا القانون؟! القانون لم يستثن أي دولة تقيم مع الأردن علاقات دبلوماسية، والكيان الصهيوني له علاقات دبلوماسية مع الأردن!؟.

قضية التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب، لا أقول تحديد العدد والمؤسسات، كنا نتمنى أن يكون عدد المؤسسين أكبر من 200 عضو، وإن كانت لجنة التنسيق، وأنا ملتزم بما كتبته، وأقرته، قالت بـ 100 عضو كفاية. لكن أريد من معالي الوزير ان يوضح، إذا كان هناك من تقدم بطلب أحد للانتساب إلى حزب ما، ورفض الحزب تنسيبه، وعليه يذهب هذا الشخص إلى القضاء، أليس هذا تدخل في الشؤون الداخلية للحزب؟! لأنه لا يوجد حزب يأتيه مواطن ليس عليه، إشارات، من طبيعة ما، إلا ويقبله، لأن الحزب يسعى دائماً إلى توسيع قاعدته التنظيمية، وليس إلى تحجيمها.

يكون حزبياً؟!، لماذا نبقي ندور حول أنفسنا، ونتحدث. لكن مرة أخرى أسجل لوزارة التنمية السياسية هذه المبادرة، ومحاولتها، على الأقل، القيام بمبادرات رغم أنها لا تعطي الإيجابية التي نريدها. لكن مرة أخرى أقول أن كل من يقدم في هذا الوطن إيجابياً، سنقف إلى خلفه، وليس إلى جانبه.

الأستاذ فؤاد دبور،

أمين عام حزب البعث العربي التقدمي.

بداية، يجب أن نتوقف وتنتهي نظرة "الريبة والشك" إلى الأحزاب، واعتبارها مؤسسات وطنية تعمل من أجل رفعة هذا الوطن وحمائته، وتدافع عن مصالح هذا الشعب، ويجب أن نتوقف "الملاحقات" لأعضائها. هذا شيء أساسي قبل إصدار القوانين أو مشاريع القوانين، أو مسودة القوانين. حتى تنتهي التراكمات "المرعبة" الموجودة داخل المواطن الذي ينأى عن العمل الحزبي، نظراً لهذه الممارسات والملاحقات الموروثة، قد تكون "خفت" ولكنها لم تنته بعد.

المصادر الثلاث التي أكد عليها الدكتور، "الدستور" نعم!، أما بالنسبة "لميثاق الوطني".."أين هو الآن؟!.. أصبح في ذمة التاريخ. ما خرجت به لجنة "الأردن أولاً"، لم يكن عليه إجماع من القوى السياسية، وكان يمثل وجهة نظر لمن شارك في هذه الوثيقة، التي خرجت بتصورات تعكس وجهة نظر هذه اللجنة، بغض النظر عن المشاركات فيها.

سأتوقف عن بعض النقاط التي وردت في مسودة مشروع القانون، حتى أفسح المجال للأخوة لإبداء آراءهم ولا أطيل.

بمفهوم أن الأردن جزء من أمتنا العربية، هذا على الأقل مفهوماً.

قضية الدوريتين للأمين العام، أرجو ألا أفهم خطأ! حتى لا تعتقدون أنني أرغب في البقاء أميناً عاماً إلى الأبد، لكن هذا "النص" اعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية للأحزاب.

قضية أن يعقد الحزب، مؤتمر سنوي، بالأمس كان لدينا مؤتمر، لكن أن يأتي مندوب وزارة التنمية ويجلس إلى جانبنا، ويحضر مناقشاتنا ويطلع على كل شيء.. من أجل ماذا؟!، هل أصبحنا كأحزاب جمعيات خيرية ملحقين في وزارة التنمية السياسية؟!، لماذا يجلس هذا المندوب على الطاولة ويسجل كل شيء؟!، هناك يوجد نظام مقدم أخذ الحزب الترخيص على أساسه، وهو النظام الأساسي بفرعيه الداخلي ومنطقاته السياسية، فما دام أخذ هذا الحزب الترخيص وفقاً للقانون، وفقاً للنظام، لماذا تبقى الرقابة قائمة على هذا الحزب من قبل وزارة التنمية السياسية؟!، الرقابة المالية، عندما يقدم الحزب موازنته يتم تدقيقها، هذا مقبول وواجب، أما حضور الجلسات والاجتماعات،.. من أجل ماذا؟!، أرجو من معالي الدكتور منذر أن يوضح هذه الأمور.

السيد خلدون الناصر،
أمين عام حزب العهد

شكراً لحضور الدكتور منذر وزير التنمية السابق، كزميل سلاح فكر، ونشكر مركز القدس للدراسات السياسية، التي استطاع أن يزود الوزارة بتوصيات المائدة المستديرة التي نظمت في "الرديسون ساس"،

قضية نقصان العدد، وللوزير،.. أرجو التنبه إلى عبارة "وللوزير، إذا نقص العدد"، إذا كان هناك حزب موضوع في "دائرة الاستهداف" يمكن أن يشق ويمكن أن ينقص العدد عنده، ويمكن للوزير أن لا يتدخل و يمكن أن يعطيه فرصة ثلاثة شهور، أو ستة شهور. وللوزير أن يعطي أو لا يعطي وله الحق، وإذا كان الحزب مستهدفاً، فبكل تأكيد لن يعطيه الوزير مثل هذه الفرصة.

قضية الشباب، يمنع العمل في المؤسسات الجامعية، والأندية التي ينتسب لها الشباب، ويتم تحديد سن الشباب من سن (18 – 27) سنة، إذا كان هذا هو سن الشباب فهل الشخص الذي يبلغ من العمر 28 عاماً قد أصبح كهلاً؟!، لماذا يمنع على الأحزاب العمل ضمن الجامعات والأندية رغم أن منتسبيها هم من ذوي الفئات العمرية الشبابية والتي تتراوح أعمارهم بالعادة (18 – 27)؟!، صحيح أن المرجعية هي الدستور والقوانين، ولكنني لا اعتبر – مع أنني أتعامل معه ولا ألتزم به – قانون الاجتماعات العامة قانوناً دستورياً. فهذا القانون يعتبر مخالفاً للدستور. لماذا لا تكون مرجعية الأحزاب القوانين التي تنسجم مع الدستور ولا تتعارض معه. قانون الاجتماعات العامة اعتبره، بأسم حزبي، مخالف للدستور؟!، يريد قانون الأحزاب أن يلزمي بهذا القانون، وأن أتعامل معه والتزم به. عندما نريد تنظيم مسيرة نقدم طلباً للحاكم الإداري هذا صحيح، لكن من خلال التعامل وليس من خلال القناعة والافتناع بمشروعية هذا القانون الدستورية.

اعتبار شعار الأردن أولاً، شعاراً للأحزاب.. نعم!، فـ "الأردن أولاً واخيراً"، ولكن يجب أن يكون

الأحزاب، مقترحات لجنة الأحزاب في هيئة "الأردن أولاً"، قوانين الأحزاب في عدد من الدول العربية والأجنبية، خلاصات آراء المواطنين حول الأحزاب، استطلاعات الرأي الصادرة عن المراكز، أوراق وعمل ورشات مركز القدس للدراسات السياسية حول قانون الأحزاب السياسية، دراسات وورش عمل مركز الأردن الجديد، دراسات استراتيجية ورشة عمل مركز الشرق الأوسط للدراسات، كتابات وتحليلات صحفية محلية، إضافة إلى وثيقة وزارة التنمية السياسية!". لكن حقيقة أن هناك مخالفات دستورية، وإذا سمح لنا الوقت سنضع إصبعنا عليها نقطة.. نقطة.

هناك مخالفة في الميثاق الوطني، لأن النص الوارد في الفصل الرابع، أتمنى أن يتم طرحه على الأخوة مرة أخرى، "للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب والجمعيات والانضمام إليها، على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية ونظمها لا تخالف أحكام الدستور". وعلى أنه "لا يجوز أن تنطوي القوانين الناظمة على الأحزاب، على أحكام تؤدي صراحة أو ضمناً إلى تعطيل الحق الدستوري في تأسيس الأحزاب"، وما ورد في هذه المسودة يوجد فيه صراحة وضمناً نصاً "يعطل الحق الدستوري..".

لماذا لم تعتمد الوزارة ردود الأحزاب، ورد حزب العهد الذي وصل للوزارة في 3/27، و توصيات ورشة العمل "المائدة المستديرة التي عقدت في 4/2، والتي أشرت في البداية أن الوزارة تسلمتها، وشكرت المركز عليها سلفاً، لأنه إذا ما تم تحييص هذه الردود فيما بعد ردود أحزاب المعارضة، وأحزاب وطنية أخرى، لوجدناها جميعاً نتحدث عن ذلك. ولكن نحن

التي عقدت في 4/2. ولكن للأسف فقد تغيرت الوزارة بعدها بثلاث أيام، ولهذا نتمنى على الوزارة أن تكون قد أخذت توصيات المائدة المستديرة بعين الاعتبار.

أشار معالي الوزير، الى المرجعيات، وهي الدستور، والميثاق الوطني، ولكن أريد أن أضيف على ما قاله الأخ فؤاد دبور، أن معاليه قرأ نصوصاً من الميثاق الوطني، ولكن ليس الجزء المتعلق بالعمل الحزبي هو الفصل الرابع. هذا وارد في نص "الرد" على مسودة مشروع القانون في 3/27، لأن المادة 16 من الدستور تتحدث عن تشكيل الأحزاب، وهناك إشارة وهي لا تخالف أحكام الدستور "على أن ينظم القانون طريقة تأليف الأحزاب، وليس يعقب القانون".

— تعقيب من الدكتور الشرع، ما قرأته من
نصوص هو من الفصل الرابع —

إذن "ينظم ولا يعقب..". لا أعرف لماذا لم يدرج معالي الوزير الدستور، الميثاق، وبعدها وثيقة "الأردن أولاً"، لماذا لم يدرج مخطط استراتيجية التنمية السياسية، التي تسلمناها في 4/27، هل سقط سهواً؟! — فهذه الخطة هي التي تم بموجبها إنشاء وزارة في عام 2003 — والتي تؤكد على ما ورد فيه. "قانون الانتخاب" يفتقد للشرعية الدستورية، والشرعية الدستورية ساقطة عنه، لأنه قانون "يفرق ولا يجمع!".

هناك اقتراح أرجو تتضمن مسودة مشروعكم لقانون الأحزاب السياسية، نصوصاً واردة في كل من المرجعيات التالية: "الدستور، الميثاق، ردود وآراء

الأحزاب الأردنية بكافة أطرافها! لنترك القانون الأول، واتركوا الدستور كما هو، .. اتركوا لنا بعضاً من مواد الميثاق الوطني.

الدكتور عز الدين فرسخ،
طبيب وناشط سياسي.

الواقع أنه لا يوجد لدينا ديمقراطية، في الكونغو يوجد ديمقراطية، افضل مما لدينا، بالرغم أنني أستطيع الحديث هنا في الأردن، ولو تحدثت نفس الحديث في سوريا أو العراق أيام صدام حسين لن ارجع إلى البيت.

لا يوجد تأثير للأحزاب في مجتمعنا، ولا يوجد نائب واحد في مجلس النواب نجح كونه حزبياً، بل كافة النواب نجحوا على أسس عشائرية وطائفية وقبلية. أريد أن تسمحوا لي فقط بخمسة دقائق، لا تحدث عن تجربتي في ألمانيا، عندما جرت الحرب العالمية الثانية، كان يهم الأميركيين، أن تقف ألمانيا الديمقراطية في وجه الشيوعية. صدر في ألمانيا "قانون" ينص على "كل مواطن أن ينتخب نائب مباشرة، على أن يكون شخصاً حزبياً"، ولكن أي حزب يحصل على أقل من نصف مليون صوت، لا يعترف به وتوزع أصواته على الأحزاب المتبقية. فكانت النتيجة أن تكرست عندهم، كما يجب أن يكون في مجتمع متحضر، ثلاث أحزاب، الاشتراكيين الديمقراطيين، والحفاظين، .. وتكرس في كل أوروبا مثل هذا النظام. نحن لدينا 30 حزباً ولكن للأسف، ليس لدينا ثقة بها. لهذا لا يوجد على أرض الواقع حياة سياسية في الأردن، رغم محاولتنا لاقتناع أنفسنا أن لدينا حياة سياسية. تأملت عندما سمعت صديقاً ألمانياً يقول، في البلاد العربية

نتحاور في هذه الجلسة، كإخوان وكأصدقاء، نعرف تماماً المسودة، فمعالیه تفضل واستدعي الأحزاب، وحاورها بكل مودة، وقلت أن مسودة القانون قد انتهت في 3/12، — نقطة اعتراض من الدكتور منذر الشرع، أنا لم استدعي الأحزاب، إنما دعوت الأخوة في الأحزاب — نحن نأسف، لأننا متعودين على ذلك، أنت دعوت الأحزاب في 3/12، وقلت القانون أصبح جاهزاً، ولكن لن أعطيكم نسخة منه اليوم، إنما سيستدعيكم دولة الرئيس، بعد أسبوع أو عشرة أيام من الآن وسيسلمكم نسخة منه، إذن عندما نستدعي أو يدعونا دولة الرئيس، معناه أن القانون أخذ مراحل المتعلقة بالإجراءات الحكومية، لكننا فوجئنا بمؤتمر صحفي، وزعت نسخة من القانون على الصحافة. وحتى لا يلوم الأحزاب، أحزاب المعارضة كان لديها في 21/2 احتفاليه في الكرامة، وصادف يوم جمعة والخميس كان عطلة رسمية، ولم يستطيعوا حضور المؤتمر الصحفي كاملاً، ولم يأخذوا النسخة، لأنها وزعت في نهاية المؤتمر الصحفي.

أرسلتم كتاب للأحزاب بضرورة بالرد والإجابة قبل 4/22، الأحزاب ومن أجل أن نكون قانونية ردّت قبل 4/22. أرجع وأقول أن الذي أشاع وأصر في هذا المركز بالذات، وقبل أقل من عشرة أيام، على أن القانون، ليس مسودة، وانه استكمل كافة إجراءاته الدستورية، وصادق من مجلس الوزراء وتم تحويله إلى مجلس النواب، وطلب من مجلس النواب إدراجه ضمن 81 قانوناً في الدورة الاستثنائية، " وقامت قيامتنا"، هو نائب يشار له بالبنان".

نحن نقول أن الحوار يعطي نتيجة، لكن مسودة القانون كما هي بين أيدينا، مرفوضة، من جميع

من وجهة نظري، القانون النافذ ليس بحاجة إلى إدخال تعديلات عليه، وهو ممتاز جداً إذا ما فعلناه، الذي بحاجة إلى تعديل هو قانون الانتخاب!. إذا أردنا أن ننظر بجدية للموضوع يجب تعديل قانون الانتخاب حتى يتساوى مع قانون الأحزاب، حتى يسيرا معنأً على سكة واحدة.

الأحزاب موجودة وباقية والقائمين عليها مناضلين، لأنهم يعطون بدون مقابل. ولكن لا ديمقراطية بدون أحزاب. لأنه من المستحيل ان تفرز العشائرية ديمقراطية. الأحزاب ستبقى بوجود قانون عصري، أو غير عصري، وصاحب القرار يجب أن يعرف هذا، ويعرف أن الديمقراطية لن توجد في الأردن بدون أحزاب. إذا هم لا يريدون دعم الأحزاب ليتركوها تلاقى مصيرها بنفسها.

وأخيراً أقول، إذا ما ذهبنا كأحزاب إلى شخص وطلبنا منه التبرع، فعندما يسمع كلمة حزب، يقول أبعد عني!.

سعادة النائب الدكتور مصطفى العموي.

كنا نتشوق لبقاء الدكتور منذر في وزارة التنمية السياسية، ولكن الظاهر أن الحكومة ضد التنمية السياسية من حيث التغييرات في الوزارة، للأسف أقول أن الحكومة غير جادة في إيجاد مشروع للتنمية السياسية، غير جادة في التعامل مع الأحزاب، مع أنه لنا عتب على الأحزاب، لعدم قيام أي حزب بتوجيه دعوة للنواب لحضور ندوة شيقة من أجل التعرف على الأحزاب وعلى نظمها وأهدافها وغاياتها. ولنا تحفظ أيضاً على حزبي ينتقل، من حزب إلى آخر. ولنا

وحدها، ترى صورة الزعيم في المطار!، وعندما ترى صورة الزعيم في المطار تعرف أنك في البلاد العربية،.. هذا هو الواقع للأسف. في الخارج هناك عظماء، مثل ديغول محرر فرنسا، لا ترى له صورة في المطار. ليبقى السياسي الناجح في منصبه حتى يماته .. لما لا؟.

بالنسبة للشباب في الجامعات، هناك مأساة، إذا الطالب في الجامعة ممنوع أن يتعلم سياسة وفي النادي ممنوع أن يتحدث في السياسة وفي البيت ممنوع!، إذن كيف يمكن للشباب أن يتدرب ويتعلم سياسة؟.

الأستاذ محمد رجا الشوملي،
رئيس حزب الرفاه.

الظاهر أننا ضيعنا أوقاتنا بإجراء دراسات وتشكيل لجان، وكأن الدراسات غير مكلفة!، في حين انه تم تشكل لجان من أجل تعديل قانون الأحزاب، أكثر من مرة، ومن ثم ترفع لرئيس الوزراء، إلا أنه وللأسف في كل مرة يأتي رئيس وزراء آخر ويقوم بتشكيل لجان أخرى مجدداً وكأنه لا يوجد مشكلة في الأردن، إلا قانون الأحزاب.

القانون النافذ، على عيوبه، لم يتم تفعيله، وإذا لم يفعل القانون كيف سنعرف أنه سيى أو جيد؟، حتى إذا ما أقر القانون الجديد فإنه لن يتم تفعيله، بل نبقى نتذرع بنفس القانون حتى يتم إضاعة الوقت هباءً، وكان هناك ماطلة ومؤامرة متعمدة على الأحزاب حتى لا تأخذ دورها في تنمية الحياة السياسية في هذا البلد.

المهندس موسى المعاينة،
أمين حزب اليسار الديمقراطي.

للأسف أقول ونحن نتحدث عن قانون الأحزاب، أن لدي شعور بأن مشروع هذا القانون قد انتهى؟!، فهناك لجنة الأجندة الوطنية وهي تصيغ مشروع قانون للأحزاب، وهذا متأكد منه وأكد. رغم أنني قلت أن طرح مشروع القانون على طاولة البحث شيء إيجابي، تقديمه للنقاش بغض النظر عن وجهات النظر المختلفة شيء إيجابي، وضع نظام التمويل المالي هو شيء إيجابي أيضاً، بغض النظر عن بعض النقاط التي تختلف عليها. للأسف أقول أنه لا يوجد استراتيجية أردنية حول قضية الإصلاح السياسي، لأن معظم المسؤولين في الحكومة الجديدة تنكروا لمشروع القانون، وكان القول أن مشروع هذا القانون لم يعرض حتى على مجلس الوزراء، وقدم فقط لوزارة التنمية السياسية وكان وزارة التنمية السياسية تعمل في حكومة "بنغلادش"، وليست في حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، للأسف هذه تصريحات مسؤولين ووزراء حاليين موجودين في حكومة بدران.

فهذه الندوات وهذه النقاشات، والحوارات مستمرة منذ عام 1994، وهي تدور حول قانون الأحزاب وقانون الانتخابات، وللأسف فمذ ذلك الحين لم يخرج شيء جديد، لأنه ببساطة لا توجد إرادة سياسية حالية في الدولة الأردنية. القضية ليست دفاعاً عن الأحزاب، القضية الأساسية هل هناك نية لتحويل وتغيير طرق الإدارة السياسية للبلاد والدخول في القرن الحادي والعشرين في قضية الديمقراطية الحقيقية، في قضية تداول السلطة التنفيذية، في قضية أن يقوم الشعب باختيار النخب السياسية التي تمثله،

تحفظات على الأحزاب لأننا كنواب لا نعرف شيئاً عنها، ولم نتعرف على قادتها أو عناوينها.

وأقول بما أن هناك مبدأ للتنمية السياسية في الأردن، يجب على الأحزاب أن تتحرك، ليس بالميكروفونات أو بالشعارات، وإنما باختراق مجلس النواب من أوسع أبوابه. يجب أن تكون هناك خطط واقتراحات، وبرامج واهداف يتم طرحها، وتعريف الناس بها، إما بعقد ندوات أو بعمل محاضرات داخل مجلس النواب.

يجب على الأحزاب أن تتحرك وتجيش الجماهير. وكما تفضل الأستاذ محمد لا يوجد أحد يتبجح أو يتعالى على الأحزاب، نتمنى على أي حزبي أن يقنعني بأن أنضم لحزبه، ويطلعني على أهدافه السياسية.

إخواني الحزبيين والحضور الكرام يعرفون أن كل أردني يخاف من كلمة "حزب"، ويخشى من أن تكون هناك رواسب للإحكام العرفية في هذا البلد. لأن هناك قوى ضاغطة سياسية لا ترغب في أن يكون هناك أحزاب، أو قيادات حزبية، أو تنمية سياسية في الأردن. لأن الأحزاب في الأصل تضغط من حيث إدارة الحكومة، ووضع البرامج، ومكافحة الفساد، لكن عدم وجود تنمية سياسية، تبقى فوضى الفساد هي السائدة، والدولة تتخبط. سؤالي لمعالي الدكتور، من خلال وجودك خلال الشهور البسيطة في الحكومة — لربما كنت نادماً لأنك دخلت الحكومة، لأنه ما يجول في فكرك أكبر من أن تكون وزيراً — هل حقيقة أن الحكومة كانت جادة في توجهاتها، أم أنه عندما ترحل الحكومة ويرحل الوزير، ترحل معها ملفاتها؟؟.

الحكومة، ولتحاول الأحزاب استجلاب مساعدات مالية أجنبية،.. تخيلوا!؟،

الدكتور مهند مبيضين،
أستاذ جامعي.

في البداية أشكر مركز القدس على الحوار الطيب الذي نشهده الآن، والذي شهدناه في ندوات سابقة. يمكن من عام 2003، بعد ندوة الأحزاب المطولة والكتاب الذي صدر عنها، هذه هي المرة الرابعة أسمع بها حديث الأخوان، سأتقيد بحديث معالي الوزير.

بداية أقول أنه إذا كان تداول السلطة هدفاً معلناً من جلال الملك، هل القانون الحالي الذي قدمه معاليك، ينص على تداول السلطة صراحة أم لا؟! هذا القانون تم الرد عليه من قبل الأحزاب في جلسات مختلفة، وتمت مقارنة بنوده ودراسته من قبل مركز القدس، وتم تداوله في الصحافة.

في مشروع هذا القانون، إذا كنتم تظنون أنكم اجتهدتم في شي، فإن اجتهدكم قد توقف ولم يقدم الشيء الكثير وإنما جاء بطريقة المنّ وليس بطريقة المكتسب!، بدليل أنك تقول أنك "تحدثت مع بعض، وليس على بعض". وطرح الأمر مع الأخوة في الأحزاب وكأنه إحدى المكتسبات، وتخلينا كوزارة عما نعتقد أننا نمتلكه، وأنا نحنُ فيه على الرعية!؟.

— (نقطة نظام من الدكتور منذر الشرع: عفواً
دكتور أرجو أن يكون الحوار بيننا بنفس المستوى الذي استخدمته، أنا لم أستخدم الرعية، رجاء أن نتكلم مع بعض وليس على بعض، استخدم نفس

وليس بالوراثة أو بالإمكانات المادية؟! اعتقد أن هذا هو السؤال الهام والأساسي. الأزمة الحالية بين مجلس النواب والحكومة سببها هذه القضايا الأساسية.

المشكلة ليست عدم وجود وزراء من الكرك أو الطفيلة، يمكن أن تكون الشعرة التي فجرت الموضوع، ولكن المشكلة الأساسية، تكمن في ضرورة تغيير آلية تشكيل الحكومات. مع احترامي لمن يشكلون الحكومة، ويمكن هناك من يقول أن رئيس الوزراء رجل طيب ومحترم، هذه ليست القضية، ما نصف الشعب الأردني أناس طيبين، إذاً هل جميعهم يجب أن يصبحوا رؤساء وزراء؟، لا يكفي أن يكون طيباً ليكون سياسياً، يجب أن يختار من قبل الشعب أو البرلمان.

القضية تكمن في توفر الإرادة السياسية الحقيقية. على سبيل المثال المغرب، فهو دولة عربية ذات نظام ملكي وراثي، وهي من إحدى دول العالم الثالث، وهناك مثلما هو موجود في الأردن، قيادة جديدة، شابة ترغب في التطوير والتغيير، لكن ببساطة جداً، تم تنمية العمل السياسي، بوضع قانون في البرلمان، "أنه لا يجوز أن يتقدم للانتخابات البرلمانية إلا أن يكون عضواً حزبياً!"، وينص القانون أيضاً على القائمة النسبية، بغض النظر على مستوى المحافظات، أو أي مستوى آخر، ومن ثم هناك نظام تمويل مالي للأحزاب.

في الأردن وللأسف ما زالت الأجندة الوطنية تناقش، هل هناك ضرورة للتمويل المالي للأحزاب أم لا؟، أحد الأخوان يقترح أنه لا يجوز التمويل المالي من قبل

وقواعده الشعبية — منذ (50) عام — هو حزب جبهة العمل الإسلامي. تصحيح معلومة، وهو لا نستطيع القول بأن مجلس النواب يخلو من الحزبيين، فهناك 17 حزباً من حزب جبهة العمل الإسلامي، وخمسة نواب من الحزب الدستوري، وعضوين من حزب اليسار الديمقراطي.

هناك قضية هامة، وهو أنه لا يمكن الوصول لما نريد في يوم وليلة!، يجب أن نؤمن بتدرج الحياة السياسية حتى تسير على "السكة" بشكل جيد. هناك خلل واضح وكبير، يكمن في أن كل حكومة تأتي تضع برنامجها الخاص بها، مرة إصلاح سياسي، ومرة إصلاح اقتصادي، وفيما بعد تأتي حكومة أخرى "تجّب" برامج الحكومة التي سبقتها. بمعنى أتت حكومة شكلت هيئة "الأردن أولاً"، ثم جاءت الحكومة التالية ووضعتها على الرف. الحكومة السابقة شكلت وزارة التنمية السياسية، وبدأت بحوارات وبآخر عمرها، أصدرت مشروع قانون الأحزاب، حالياً تسلمت حكومة جديدة خرجت بأولويات مختلفة تماماً، حيث أجلت كل ما قامت به الحكومة السابقة، حتى تنتهي من مسألة تطبيق "الأجندة الوطنية"، وعندما يتم لها ذلك تنظر فيما هو موجود. لربما الأجندة الوطنية تضع أولويات أخرى.

اعتقد أن هذا القانون، لن يطرح على مجلس النواب!، بدليل أنهم قالوا أن هناك شيء يطبخ في الأجندة الوطنية. بالنسبة للارتباطات الخارجية للأحزاب، أقول أنه لم تُعد هناك ارتباطات خارجية، أو دعم خارجي، فكل دولة تكفي نفسها أولاً! نحن كنا نقول أن هناك ارتباطات خارجية للأحزاب الشيوعية وحزب البعث، أقول أن الدول الشيوعية

العبارات التي استخدمتها، وأنا لم أمن على أحد، ولم أتكلم بأنكم رعية، فأرجو أن تلتزم بلغة الخطاب التي استخدمتها، ويكفيني ذلك، ولك أن تهاجم ما شئت، ولكن أرجو أن تستخدم لغة الخطاب الحضاري، وهذا لن أغيره سواء كنت وزيراً، أم عسكرياً) —

النقاش حضاري، ولهذا يجب أن أقرأك من خلالك، وليس من خلال ما نملك من معلومات، أو نفهم، ونحن نعرف أنك تمتلك خصال طيبة، وتوصل رسالتك بشكل جيد.

كما قال الأستاذ موسى المعايطة، هناك أزمة في العقل السياسي للدولة، هناك عقل لا يريد، حسب المعطيات، أن يسمح بتنمية سياسية واضحة المعالم. يجب أن تسير المسألة قدماً، مع قوانين الانتخاب، يجب أن لا يتم تبسيط المسألة على قضية الأحزاب والعضوية والدعم المالي.. الخ، لأن التبسيط قد يؤدي إلى نتائج غير إيجابية، كما حدث أو يحدث، مع المشهد الأخير في مجلس النواب، الذي اعتبره مشهد راقى وحضاري إلى الآن، أرجو أن يسير كذلك. مرة أخرى، معالي الوزير أنا لم أسيء لشخصك، لكن أنا فهمت ذلك.

سعادة النائب الدكتور محمد أبو هديب.

بداية أقول، شاركت في أكثر من عشر ندوات وكنت أستمع أكثر مما أتكلم، هناك قضية تاريخية لا يجب أن نتجاهلها، وهي أن الحياة السياسية أطلقت منذ فترة وجيزة وكان هناك توجه نحو الأحزاب، ولكن أقول أنه لا زال فيها بعض الشوائب. الحزب الوحيد الذي سمح له العمل بحرية، ويكون له أمواله الخاصة،

الأستاذ عريب الرنتاوي،

مدير مركز القدس للدراسات السياسية.

إن هناك قيمة للمثابرة على عقد مثل هذه اللقاءات فهو تذكير بعناوين الأجندة الوطنية كما تراها القوى السياسية، الحزبية، الديمقراطية، التقدمية والمدنية في البلاد. أعرف جيداً أن الموضوع أصبح مملاً، وهناك حديث كثير في البلد ليس لدينا خيار آخر غير أن نبقي نتحدث.. ونكرر.. ونصّر على الحديث طالما هذا هو خيارنا، فلا بديل عن الاستمرار فيه، شاءت الحكومة، أم أبت، سارت معنا في هذا المشروع، أو توقفت. محزن، أننا تعودنا "الترحم" على كل حكومة وعلى وزارة سابقة، وكأنه لا يوجد "قعر للانحدار إلا ونهواى إليه"، وحقيقة الأمر أنه لا يوجد قعر، لو كان هناك قعر مرئي لقلنا، سنترل حتى نصل إليه، ومن ثم نبدأ بالصعود، ولكنني لا أرى قعراً في نهاية المطاف. إذا كان هناك قيمة لهذه اللقاءات فهي قيمة مستقبلية بالأساس. نحن كنا قد رأينا قانون الوزارة، وناقشناها، وأشبعناه نقاشاً، الآن هناك ملف "يضبض"، نحن المجتمعين، النشطاء، الأحزاب، والنواب الذين انتفضوا في البرلمان،.. وغيرهم، هل يرغبون ببقاء هذا الموضوع على الأجندة أم لا؟!، هل يريدون الحديث مع هذه الحكومة وغيرها من الحكومات القادمة، حول هذا الموضوع.. أم لا؟!، ماذا نريد أن نخرج به من هذا اللقاء؟، هل نقول لهم تعالوا لتتجاوز من جديد؟، هل نريد أن نطرح على الطاولة مجدداً مشروع قانون الأحزاب ومشروع قانون الانتخاب يحظى بقبول الجميع؟. هل تذكرون أننا في شهر أكتوبر عقدنا مؤتمر في فندق "الراديسون ساس" عن قانون الانتخاب، الذي تحدث عنه وزير

انتهت، والدول التي كانت تدعم البعث عملياً، انتهت، وسوريا لا تكفي نفسها، وحركة "فتح" عملياً أصبحت تخسر أمام حماس، في البلديات. فهذه القضية مهمة جداً.

الأستاذة آرادا فريج، باحثة اجتماعية.

منذ فترة وأنا أحضر ندوات سياسية، ودائماً أسمع من أناس يضعون الإشكالية على الأحزاب السياسية، وآخرين يضعون اللوم على الحكومة. بالطبع كلها مترابطة ولها خلفيات.

بداية أقول أنه إذا أردنا أن نبنى أي تفاعل وحيوة سياسية صحيحة، يجب أن نبدأ من تربية صحيحة للنشء، ابتداء من البيت، والمدرسة، والجامعات، ومن ثم يصبح شيء طبيعي عند الناس، أن يقرروا ويشاركوا في الحياة الحزبية ويختاروا من يمثلهم ويتحدث عن قضاياهم ومشاكلهم. ذهبت الى وزارة التنمية السياسية، وللأسف ذهبت معها بعض البرامج، وخاصة الشبابية. إحدى الأمثلة على التغييرات، هو وجود وزير التنمية السياسية سابق معنا. أقول لقد تعب الأخوة من تنظيم الندوات والاجتماعات والحوارات من أجل تغيير إحدى القوانين. المشكلة ليست بتغيير القوانين، وإنما بنشر الثقافة السياسية، فهي الأهم، إذا أردنا البناء على المدى الطويل. مشكلتنا تكمن دائماً بأننا نريد نتائج سريعة.

كلمة "تنمية" تعني لنا "حرية"، سؤالي هو إلى أي مدى لدينا — بصفتك وزير سابق — مساحة للتفكير، والرأي؟، ما هو مصير البرامج إذا ما توقفت؟!.

نقطة الصفر، أو يريد أن يرجعنا إلى المربع الأول؟! هذا هو قيمة استمرار الندوات وليس إعادة اجترار في الكلام ونفس الحديث الملاحظات، وإلا نكون عملياً نضيع وقت ولا نخدم مشروع تنمية سياسية.

الدكتور فايز الحوراني.

من أين أبدأ الكلام الموضوع بدقائق محدودة، لا يوجد إمكانية للكلام أبدأ، بسبب أنني فهمت ما يلي، أنا أتحدث عن شيء خطير جداً في حياتنا، يجب أن نعمل دراسة للحالة، والأخوان تحدثوا بما فيه الكفاية، كيف يكون لدينا 700 شخص أصبحوا وزراء، ويقول الأخوان لا يوجد أحداً منهم حزبي؟!، عندما نقيم الدولة الأردنية، فهذه الدولة "شاطرة" ذكية، دخلت 700 حزبي، ولكنها دخلت أيضاً منهم 600 بعد أن تركوا الأحزاب.

بلغت من العمر أربعين عاماً وما زلت شخصاً فاعلاً جداً في العمل الحزبي، متحمل تبعاته حتى الإعدام، ولكن في العشرين سنة الأخيرة، توقفت عن الانتظام في الأحزاب، ليس بسبب الخوف، ولكن المشكلة تكمن في أحزابنا، في ثقافتنا وفي دولتنا. المشكلة كبيرة جداً لا تحل بقانون مثلما يقول الأخوان فهذه تفاصيل رتوش خارجية. نحن إلى الآن نعاني من معضلة، هل نفهم أن الدولة هي أمة؟! انظر إلى الحزب بعقلية هل هذا الحزب موجود؟. دستورنا ينص على أن "الأردن جزء من الأمة العربية..!". "النشيك" عندما خرجوا من نفوذ الاتحاد السوفيتي، والدول التي تبعتها في الخروج فيما بعد، هذه الدول أصبح لديها ديمقراطية، وأحزاب.

الداخلية وقال لا يوجد تغيير في هذه المواضيع، حتى تحل القضية الفلسطينية، إذا كنتم تذكرون!؟.

الضجة التي حدثت في ذلك المؤتمر دفع بالحكومة للتحدث، لتقول نريد قانون أحزاب، وقانون انتخاب، وملتزمين بما تعهدنا فيه، لا يوجد لدينا طريقة أخرى غير أن نبقي نذكر بهذه العناوين التي تصدر الأجندة الوطنية. خرجت الأجندة الوطنية ببرنامج جيد، فليكن، وإذا ما خرجت ببرنامج غير جيد، سنقول مرة أخرى أننا نريد برنامجاً جيداً يلبي طموحاتنا، برنامج ديمقراطي، عصري، حديث، في كل مجالات التنمية السياسية.

أرجو فيما يتبقى من وقت في هذه الجلسة الطيبة، أن نتحدث عن شيء مستقبلي، ما الذي نريده؟. القانون تمت مناقشته، بكفاية تامة، .. المطروح هو ما الذي نريده من هذه الحكومة؟؟، هل نريد أن تبدأ بإحياء وزارة التنمية السياسية، وأن ترجع هذه الوزارة لفتح النقاش من حيث انتهى مع الوزير السابق، ومع الوزارة السابقة، أم "نضبضب" ملفاتنا؟؟. بغض النظر قبلنا بالقانون أم لا!. قلنا أن هناك قضايا جيدة طرحت في القانون، وهذا ما أشرنا إليه في المؤتمر، وهناك قضايا خطيرة، وهناك أفخاخ والغام في هذا القانون، لها علاقة بقضية عدم المس بالعلاقة مع الدول العربية والدول الصديقة، لها علاقة بالعمل في الجامعات، وبرأيي أن أخطر نقطة في القانون هي إغلاق الجامعات في وجه الأحزاب. هناك تفاصيل أخرى أرسلت لمعالي الوزير. السؤال، إذا كنا موافقين أو غير موافقين على هذا القانون، ليس هنا يكمن الموضوع، هل سنكمل من حيث انتهينا، أم "أن كل شيخ له طريقته!"، وكل شيخ يريد أن يبدأ معنا من

المهندس سليمان عبيدات.

في الحقيقة هناك سبب لعدم تفعيل قانون الأحزاب ووجود أحزاب فاعلة على الساحة الأردنية، أولاً، عدم وجود إرادة عند الدولة الأردنية لإنشاء هذه الأحزاب، رغم الرغبة الملكية. وأعزى ذلك إلى المتنفذين الذين ليس لديهم رغبة في وجود تنمية سياسية أو وجود تيارات سياسية في البلد، لأن هذا سيعكس نفسه بالنتيجة على مأسسة العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويصبح لدينا دولة مؤسسات حقيقية. هذه المأسسة بالضرورة تتضارب مع المصالح الشخصية لهؤلاء المتنفذين. هذه الإشكالية أيضاً يتحمل مسؤوليتها مثقفي الأردن بسبب تقصيرهم في العمل في الحياة السياسية بشكل فاعل، لأنه لا يمكن أن نأخذ هذا الحق، إلا بالعمل والمثابرة والإقناع، — لا نه لا يوجد أحد يقدم هدايا في هذا الموضوع — وإقناع الشعب الأردني أن هناك حركة سياسية حزبية حقيقية على الساحة الأردنية.

السبب الثاني، الخلل في الأحزاب نفسها، بمعنى أن بلد فيه أكثر من 30 حزب، أتصور بلد صغير مثل الأردن يجب أن يكون الشعب الأردني كله حزبياً، ولكن لا يوجد هناك إرادة عند القيادات الحزبية الأردنية أن يكون هناك أحزاب فاعلة! وإذا ما دققنا في مشروع قانون الأحزاب المقترح من وزارة التنمية السياسية نجد أن هناك هجمة كبيرة على القانون.. لماذا لأنه بكل بساطة، إذا ما رغب شخص في الانتساب إلى أحد الأحزاب، ولم يستطيع يذهب إلى المحكمة، هذه القضية عملت منها الأحزاب مشكلة كبيرة.. لماذا؟، ما هذا الحزب الذي يخاف من شخص ما يريد الانتساب إلى إليه.

وكل هذه الدول جاءت بعد دخول الأردن عصر الديمقراطية. القوانين جاءت بعد الحالة السياسية بعمل حزبي، ولكن هذه الحالة لا تبنيتها وزارة تنمية سياسية، وهذه الوزارة لا تستطيع تشكيل أحزاب. ولا الأحزاب بشكلها الحالي يمكن أن تجسد ديمقراطية.

حزب مثل جبهة العمل الإسلامي، له خمسين عاماً وحظي بكل الدعم الحكومي والمادي، ودعم كل المؤسسات، وله مؤسسات وجامعات، في حين أن بقية الأحزاب كل ما رفع حزب ما رأسه انكسر ظهره.

إذن نحن لا نبني دولة ديمقراطية بهذه الطريقة، لا الحكومات، قابلة أن تفهم هذا الوضع، وإذا فهمته غير قابلة أن تعمل فيه، ولا الأخوان في الأحزاب يتحدثون بصراحة وبكل وضوح أن هذه العملية تحتاج إلى نوع من العلاقة مع الحكومات المتتابعة وبالتالي أن لا تسمح هذه الأحزاب، إذا كانت جادة مع شعبها، لكل حكومة تأتي وترجعنا إلى الصفر، هذا لا يجوز، خاصة وأن حكوماتنا تتغير كل سنة أو ثمانية أشهر. بعد 14 عاماً من الانفتاح الديمقراطي في الأردن، ما زال هدف الحوار هو حوار!، ولم يصل أي حوار جرى في الأردن إلى نتيجة. ولهذا نرجع لتحدث في البديهيات، والى المربع الأول مرة أخرى.

أختم حديثي بأن ما يجري هو إضاعة للفرص، علينا أن ندرس حالة حقيقية، كم حزباً لدينا، كم عضواً حزبياً دخلوا الحكومات، كم عدد شخصاً لدينا اصبحوا وزراء لأنهم لا ينتمون لأحزاب؟، وكم شخصاً لدينا اصبحوا وزراء في الأردن لأنهم ينتمون لأحزاب؟.

تحدث معاليه عن الأحزاب الطبقية، ماذا يضيره وجود أحزاب طبقية؟، الحزب الشيوعي، على سبيل المثال، له برنامج الواضح، والأحزاب اليسارية لها برامجها الواضحة، كما أن التيار الإسلامي، الممثل بجهة العمل الإسلامي، له برنامج واضح. هل يراد لنا أن نكون أحزاباً نخبوية، أي أن نتفوق، بمعنى أن أنظم المهندسين، ولا أخرج عن نطاقهم، باعتباري مهندساً.

حديث معاليه حول الجامعات، وحظر دخولها على الأحزاب، إذا لم أستقطب طلبة الجامعات، وهذا غبن كبير، إذا لم استقطب طلبة الجامعات.. إذن أين أذهب؟؟، هل أذهب إلى سوق الخضرة لأطرح برنامجي؟!، اعتقد أن هذا البند كان غير موفق. قانون الاجتماعات العامة، من وجهة نظري كحزب، هو قانون مخالف للدستور، ويمكن الاحتكام للدستور في هذا الموضوع. في مسودة مشروع القانون، هناك تدخل فاضح في شؤون الأحزاب الداخلية، من حيث عقد مؤتمراتها، وانتخاب الأمناء العامين، أو رؤساء الأحزاب. لا اعتقد أن هذا البند يصب في النواحي الديمقراطية، التي نسعى إليها نحن في الأردن.

ملخص الموضوع أرى أن الحكومة غير جادة في موضوع التنمية السياسية، ولا في موضوع الإصلاح السياسي حتى الآن.

الأستاذ عبد الله أبو زعيتر،
مدير دائرة في م.ت.ف.

لدى سؤال واحد فقط، هل تعتقدون بأنه في يوم من الأيام سيكون في الأردن تداول للسلطة؟!، ولقد

في الحقيقة أرى الأحزاب الحالية، والقيادات الحزبية، بمعظمها كل منها مشكل لنفسه إمبراطورية، وكل أمين عام حزب، مؤسس له سلطة لتحدث عنه الصحف والإعلام، والشعب. ولو كان لديها رغبة حقيقية لتحقيق الأهداف الحقيقية الموجودة في النظام الداخلي للأحزاب لما كانت هذه الأحزاب بهذا الشكل الموجودة عليه رهنأ، ولو لم تكن هكذا، لأصبح هناك "صفح" وتنازل، وتداول للسلطة. عندما تريد الأحزاب الاندماج مع بعضها البعض، كل خلافها على من يكون القائد!؟، بمعنى لا يوجد خلافات برمجية واقعية، حتى نعزي هذا العمل الى قضايا غير شخصية، ونعود إلى شرذمة هذه الأحزاب.

لدينا رغبة بأن يكون لدى القيادات الحزبية شفافية. وأيضاً معرفة حقيقة معوقات العمل الحزبي الحقيقي في الأردن!؟.

المهندس مازن ريال،
أمين عام الحزب العربي الأردني.

لا أريد أن أتبع عما تحدث به معالي الوزير، ولكنه معاليه بدأ بتذكيرنا في عدد من بنود مسودة مشروع قانون الأحزاب، التي جرى النقاش حولها، ولا أرى أننا خرجنا عن الموضوع في هذه النقطة.

هناك العديد من المواد التي تم التحدث عنها، ولكن من باب التذكير أقول أن المادة (20/ب) من قانون الأحزاب، لا أعرف كيف حدث لبس في هذه الفقرة، التي لم يكن فيها اي إشارة للميثاق الوطني.

يجب أن يتحدا مع بعضهم البعض، حتى نخرج من بنودهما قانون أو مشروع قانون تتوافق عليه أغلبية الأحزاب.

النقطة الخامسة فيما يتعلق بهذا الموضوع، العمل المؤسسي، في الحكومات الأردنية المتعاقبة اعتقد أنه مفقود! هذه ملاحظة أريد أن أوجهها للدكتور منذر، هل بدأ في مشروعه لقانون الأحزاب السياسية من حيث انتهى وزير التنمية السياسية محمد داوودية، أو طاقمه؟، وهل هناك عمل مؤسسي في الوزارة؟ هل هناك عمل مؤسسي للتنمية السياسية؟.

النقطة السادسة، كان هناك رؤية ملكية فيما يتعلق بموضوع الأحزاب السياسية، وهي أن تكون مقتصرة على وجود ثلاث تيارات سياسية في البلد، أعتقد أن الأحزاب السياسية قد فوتت عليها نفسها هذه الفرصة الثمينة التي طرحها جلالة الملك، وكان يجب عليها أن تبادر مبادرة سريعة، وأن تضع الحكومة في وضع حرج جداً، وتتحد هذه الأحزاب وتقول للحكومة أننا اتحدنا بكافة طروحاتنا.

الأستاذ حمادة فراغنة،
كاتب صحفي.

استعرض الدكتور منذر مسيرة النهوض السياسي، للتنمية السياسية في الأردن منذ أن استعدنا حقوقنا الدستورية عام 1989. اعتقد أننا مررنا في الأردن بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى، الميثاق الوطني، والذي جمع كل الطيف السياسي الأردني، وافر الميثاق في مؤتمر وطني،

تحدثنا كثيراً، حول الأحزاب ومشاريع قوانين الأحزاب ولم نخرج بنتيجة تذكر.

الحامي الدكتور خالد الزعبي.

أريد أن أضع إضاءات قانونية ودستورية حول موضوع القانون وحول ما يجري.

النقطة الأولى، لا يجب أن يسمو شيء على الدستور، فالدستور هو في المرتبة الأولى، ولا يجوز أن نتذرع بالميثاق، أو بهيئة "الأردن أولاً"، أو غيرها، فالدستور أسمى من كل القواعد، ومن القانون.

النقطة الثانية، لا يمكن أن يتم إصلاح سياسي في الأردن، إلا عندما يتحد مشروع قانون الأحزاب السياسية ومشروع قانون الانتخاب. هذا القانونان توأمان.

النقطة الثالثة، أرى أنه في ظل الهجمة على النقابات، أن يضاف لهما مشروع قانون النقابات، حتى تنسجم العملية الديمقراطية في الأردن، وحتى يكون لدينا حرية دستورية وتنمية سياسية حقيقية.

النقطة الرابعة، فيما يتعلق بمشروع قانون الأحزاب لاحظت أنه قد اغفل موضوع تداول السلطة. برأيي أن موضوع تداول السلطة بالنسبة للأحزاب السياسية هي النقطة الجوهرية فيما يتعلق بهذا الموضوع. وهذا المشروع بتقديره وإن كان قد حمل في طياته إيجابيات كبيرة. إضافة إلى أن لمركز القدس للدراسات السياسية مشروعه الخاص فيما يتعلق بقانون الأحزاب، والذي تم طرحه، ولهذا اعتقد أنهما

أبلغت الأحزاب السياسية، اعتبار مشروع قانون الأحزاب غير موجود وكأنه لم يكن.

في هذه المخطات الثلاث، نصل إلى استخلاص تطرق له كل من سعادة سليمان عبيدات، والدكتور مصطفى العماوي، وموسى المعاينة، لكن السؤال، أرجو أن لا تجنبي بالإيجاب، — لأننا "دافنينو" سوى، فنحن أولاد كار واحد — إذا قلت لك هل هناك إرادة سياسية؟، يمكن تقول لي اعتماداً على ما قاله جلالة الملك نعم!، لأن ما أقرأه في خطابات جلالة الملك كلام إيجابي، ولكن في التطبيق العملي، وأن ما تفعله الحكومات المتعاقبة يتعارض تماماً مع ما يتفضل به جلالة الملك في كتب التكليف السامية. اعتقد أن هناك ثلاث معيقات.

المعيق الأول، هو تقول السلطة التنفيذية وأجهزتها ومؤسساتها، على مقدرات العمل السياسي والنقابي والاجتماعي في هذا البلد مما يحول دون هذا التطلع.

المعيق الثاني، مع الأسف، بدل من أن نتباها، نشعر بالخرج، أن هناك حزب سياسي قوي وكبير وله مصادقية، وله تاريخ، وله كوادر ولديه أموال، وهو حزب جبهة العمل الإسلامي، حزب الإخوان المسلمين، كحزب شحولي مسيطر.. الخ، يولد عدم الثقة عند صاحب القرار.

المعيق الثالث، هو ضعف القوى والأحزاب والتيارات اليسارية والقومية والديمقراطية، والليبرالية، بسبب ظروف خارجة عن إرادتها، وليس بسبب ضعف موسى المعاينة، أو فؤاد دبور، أو مازن ريال، هناك هزيمة الاتحاد السوفيتي والشيوعية خارجة عن

حضرته الأحزاب، والنواب والأعيان والنقابات وكل من هو منتخب في المجتمع الأردني. أثبتت من أعضاء لجنة الميثاق، تسلموا رئاسة الوزراء، وهما، طاهر المصري، وعبد السلام المجال، على التوالي، ورغم ذلك لم تحقق قضية واحدة من الميثاق على المستوى التنفيذي. حكومة الشريف زيد بن شاكر هي التي رخصت للأحزاب السياسية وليس حكومة طاهر المصري، ولا حكومة عبد السلام المجالي.

المرحلة الثانية، حكومة علي أبو الراغب، شكلت لجان "الأردن أولاً"، وكانت النتيجة أن أقرت هذه الحكومة "قانون انتخاب" ظالم، تقسيمي، على المستويين الكوتات والتقسيمات الإدارية، بمعنى قامت بتنفيذ ما يتعارض مع تكليف جلالة الملك، كما جاء في كتاب التكليف "قانون ديمقراطي — عصري"، ومع ذلك جاء القانون متخلف، رجعي، تقسيمي، طائفي وظالم.

المرحلة الثالثة، مرحلة حكومة التنمية السياسية، ومررت بمرحلتين: المرحلة الأولى، جاء وزير تنمية "صدّق" أن هناك تنمية سياسية ودفع الثمن!، وأطيح به، عندما طرح مشروع قانون التنمية السياسية.

المرحلة الثانية، جاء بوزير التنمية الدكتور منذر الشرع، وعلى كل سلبات القانون تسجل للدكتور الشرع مبادرة أنه عمل مسودة قانون تناولته الأحزاب السياسية بالنقد، ومع ذلك أطيح به أيضاً، كما أطيح بسلفه!، ولو كانت المسألة تتعلق بشخصه كان يمكن الآتيان به وزير في هذه الحكومة كما جاء وزراء من الحكومة السابقة. في حين الحكومة الحالية

أنا مع الدكتورة آرادا، التي قالت أن التنمية السياسية تبدأ من البيت، كيف لي أن أمنع العمل السياسي في الجامعات لسن الـ27 سنة؟، أليس هذا إزاحة لحوالي مليوني شخص من المجتمع، هل أقول لهؤلاء ممنوع أن تشتغلوا بالسياسة!.

هل هناك إرادة للتنمية سياسية؟ أقول كئيب لا يوجد!؟ — ونحن في إجازة لا يوجد فيها حصانة برلمانية — لأنه لو كان هناك إرادة للتنمية السياسية، لما عملنا لا "الميثاق الوطني، ولا لجان "الأردن أولاً"، ولا "الاجندة الوطنية"! . هناك مجلس نواب منذ عام 1989، فإذا كنا جادين، لماذا لا نقدم مشاريع القوانين إلى مجلس النواب، وبالتالي تمشي المسيرة؟.

نحن عملنا الميثاق، ووضعناه في الأدرج، وهيئة "الأردن أولاً" ووضعناها في الأدرج، إذا كانت هناك إرادة للإصلاح السياسي الذي يقول لكل الإصلاحات، لماذا أقدم على تشكيل حكومة تكنوقراط؟! هل هذه الحكومة قادرة على القيام بالإصلاح السياسي المطلوب؟، لا اعتقد أن هذه حكومة إصلاح سياسي، فحكومة التكنوقراط لا يمكن أن تقود إصلاح سياسي.

النقطة الأخيرة، مثلما قال الدكتور خالد الزعبي، أن الأحزاب يجوز أن تستغل التوجه الملكي، ولكن أقول أن "التوحيد القسري" للأحزاب غير ممكن!، كيف أريد أن أوحده اليساريين، ونحن نواجه في النقابات البعثي والشيوعي، والجهة الشعبية، والديمقراطية، كيف أريد أن أوحده هذه التيارات؟، كيف أريد أن أوحده التيار الإسلامي، مع القومي واليساري؟، فالتوحيد القسري لا يمكن أن يتم. لو

إرادتنا، هناك الهجمة على مصر، على العراق أو على سوريا، سواء نحب هذه الدول أم لا! أو نتخلف معها، فهذه الدول أخفقت في تقديم نموذج محترم. في حين أن المعركة ضد العراق كانت أكبر منه، ومن مصر أو من سوريا. لذلك السؤال، من خلال تجربتك يا دكتور ومن خلال موقعك وأنت أصبحت واحداً منا وليس من موقع المسؤولية، هل ترى أنه لا يوجد إرادة سياسية في هذا المجال؟! اعتقد بكل أمانة أن الحزبيين في بلدنا يتحلّوا في مسألتين: مع الأسف وبكل مرارة، من موقعي كإنسان غير حزبي، أنظر للحزبيين من زاويتين: الزاوية الأولى، أن الحزبي يؤمن بالعمل الجماعي، كإنسان غير حزبي أغني على مزاجي لا أحد يحاسبني، أما الإنسان الحزبي فهناك من يحاسبه، ولذلك يجب أن ننظر للإنسان الحزبي باحترام، أنه متقدم عنا كونه يؤمن بالعمل الجماعي.

ثانياً أن الحزبيين، يؤمنون بالعمل التطوعي فهو يعمل على حساب زوجته وأولاده، وعمله، ولذلك أنا أدعو الأخوة غير الحزبيين أن يتحلوا بالعمل الجماعي، وأن يعاملوا باحترام كل من هو حزبي، مهما كانت أيديولوجيا حزبه، ومهما كان يحمل من عقيدة.

سعادة النائب الدكتور رائد حجازين.

أقول أن اذرع التنمية السياسية، ليس فقط هو قانون الأحزاب الذي يتم التركيز عليه دائماً، فهناك قانون البلديات، وقانون الاتحادات الطلابية. هل الديمقراطية المنقوصة هو في إقرار قانون الأحزاب، وفي ذات الوقت يتم تعليق قانون البلديات؟. الديمقراطية جزء لا يتجزأ.

سؤالي للدكتور منذر، الحقيقة هناك في القانون بند يقول إغلاق الجامعات أمام العمل السياسي، وبنفس الوقت يتناقض ويقول "يجب أن تكون هناك نسبة 20% من عضوية أي حزب هم من الطلبة أو من الشباب ذوي الفئة العمرية سن 1(7 - 27) عام، هل يذهب الحزب إلى سوق الخضرة ويلمّ الجهلة لصفوفه؟! من يسمح منا، جميعاً، أن تكون زوجته أو أخته عضواً في أحد الأحزاب الموحدة؟، وأنا أحدهم. إذا كنا نحن ندفع الثمن غالي، والاستدعاءات ما زالت متواصلة، هل تقبل أن تستدعي زوجتك أو يتوقف تعيين أبتك؟؟.

سعادة النائب الدكتور روجي شحاتوغ.

هذا اللقاء الثالث الذي ينظمه مركز القدس حول قانون الأحزاب.

الدكتور منذر الشرع، الأمور المشتركة بين الناس هو الحديث عن "تداول السلطة"، وأقول عن تداول السلطة أنه لا يمكن لأي قانون أحزاب أن يحوي بنداً لتداول السلطة، وإلا يكون مخالفاً للدستور!؟، فالدستور ينص على "يعين الملك رئيس الوزراء والوزراء، ويقيلهم..!! لا تداول للسلطة في الأردن!؟. بموجب النص الدستوري، فأى قانون حوى ذلك هو مخالف للدستور.

تعدد الأحزاب، واقتصارها على حزبين أو ثلاثة، مع إعطاء صور من أمريكا ومن بريطانيا، في بريطانيا 81 حزباً، ولكن في بريطانيا ثلاث أحزاب كبيرة والحزب القوي هو الذي يستقطب الجماهير. في ألمانيا هناك الحزب الخضر، الذي كان قبل 20 عاماً عبارة عن

كان هناك نية طيبة للتنمية السياسية، لطرح القانون أمام مجلس النواب ولتم التداول والتشاور مع النقابات، الأحزاب، ومنظمات المجتمع المحلي، وبدء العمل به. في حين أن الأحزاب التي لا تثبت وجودها من خلال هذا القانون لتخرج وتختفي من الساحة السياسية؟! القانون له إيجابياته، ولكن كئيب أقول أن هذا القانون يوجد فيه الكثير من (الألغام). أو أيد بعض النقاط في هذا القانون، وأعارض نقاطاً أخرى.

المهندس محمد الشهبان،

أمين عام حزب الفجر الجديد.

من خلال ممارساتها تؤكد الحكومة بأنها غير جادة بالتنمية السياسية، حيث لم يشارك أي من الأحزاب بالسلطة التنفيذية، ولا حتى بالأجندة الوطنية، المنوي تطبيقها. استغرب من بعض الأخوة الذين "غمزوا" بأن الأحزاب غير فاعلة، وأسألم من منهم قادر على خوض الانتخابات النيابية، بأسم حزب؟ أخوه سيتخلى عنه وأنا جربت ذلك. بكل أسف أقول أنه لشيء منجمل، أن يكون غالبية النواب الذين وصلوا إلى القبة، نجحوا عن طريق العشائر، عشيرة فلان أجمعت وقررت ترشيح فلان، وكان مجلس النواب عبارة عن مجلس عشائر، وبأمر من العشائر، — رغم أنني افتخر بعشائرتي!، ولكن أقول إذا كانت الدولة حقيقة لديها إرادة للتنمية السياسية، ما عليها إلا أن تعتمد إلى تغيير قانون الصوت الواحد، وأن تسمح لكل مواطن بصوتين، صوت للدائرة وصوت للقائمة الحزبية، وأن تضع شرطاً آخر على أن يكون المرشح قد مضى على انضمامه لأحد الأحزاب الموجودة، مدة عام كحد أدنى اعتبار من الآن!.

الحزب الوحيد النشط في الساحة السياسية الأردنية في لواء الكورة.. لماذا؟، أشار بعض الأخوة لبعض الأسباب، من وجهة نظري أقول، على استعداد أن أدخل وكثير من المتواجدين أي حزب سياسي أردني، حتى لو كان حزباً في أقصى اليسار، بالرغم من أنني من أهل اليمين. إذا ما رجعنا إلى المناظرات التلفزيونية والمقابلات التي أجريت مع جلالة الملك، ولرؤساء الوزراء — وهي كثيرة ومتعددة ومتنوعة —، فنجد أن سيد البلاد كثيراً ما كان يطلب من وزراءه أن يترؤا إلى الساحة، وهذه كانت إشارة منه إلى الوزراء فما بالكم بأمناء الأحزاب!؟. أتساءل مَنْ مَنْ الأحزاب زار لواء الكورة واجتمع مع أهلها؟ — في حين معالي الدكتور منذر الشرع زار لواء الكورة قبل شهرين — وكيف سينتمي الشعب الأردني للأحزاب؟. أريد أن أقول كما قلت سابقاً، أنا وكافة الأشخاص الذين "أمون" أننا على استعداد للانتساب إلى أي حزب حتى لو كان في أقصى اليسار بشرط أن يلبي طلباً من إحدى هذه الطلبات: القيام بجمع لواء الكورة مع الأغوار الشمالية في محافظة حتى يحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية، أو إقامة جامعة حكومية في هذا اللواء على غرار غيره من المحافظات الأخرى، والتي تقل عدد سكانها عن عدد سكان لواء الكورة، أو إقامة "سد" في المنطقة ذات الغابات الجميلة والسياحية، و ضبط المعبر الشمالي من الشارع، وحتى قلعة الربيض.. أتمنى من ممثلي حكومتنا الرشيدة أن يحققوا العدالة أينما كانت وأينما وجدت سواء في لواء الكورة أو غيرها، سواء كانت نيابياً أو تعليمياً.. الخ.

مجموعات متفرقة تمثل الجماهير، الآن يشارك في الحكم، ولم يقتصر عدد الأحزاب على ثلاثة فقط في هذا البلد. وفي أمريكا لا يقتصر الأمر على الحزبين الكبيرين — الجمهوري، والديمقراطي، بل هناك عشرات الأحزاب.

في هذه القاعة يجلس عدد من النواب، كانوا قد عانوا شخصياً من القمع، وهم لم يكونوا حزبيين. المقصود بالطبقية، ليس أن تكون مقتصرة على العمال والفلاحين، وإنما هو أن هذه الأحزاب تدافع عن العمال وعن مصالحهم.

الإرادة السياسية ليست موجودة في بلدنا!، أرجو من الأخوة "عدم التبعج" بعدم الالتزام بالأحزاب!، أنا ملتزم بحزب منذ 40 عاماً!، وهو حزب الحكومة، وهو الحزب الوحيد الشمولي والمهيمن على الدولة الأردنية، وهو يحوي جميع الوطنين والشرفاء والانتهازيين والمنافقين!. وهو حزب الدولة الأردنية، الذي شكل عرفياً، ولهذا ليس من مصلحتنا إقرار قانون أحزاب عصري متطوراً، ولنا على استعداد بأن نقر قانون انتخابات، ما دامت أجندتنا سائرة ومصالحنا لا ضرر عليها. ولهذا يجب أن نستمر في قمع قانون الأحزاب وقانون الاجتماعات، وقانون الانتخابات وقانون النقابات، ويجب ان نستمر في قمع المواطنين.

الأستاذ يونس راشد بني عيسى.

في البداية، لست حزيباً، وكافة أبنائي في لواء الكورة الذي يزيد عددهم عن 110 آلاف نسمة لربما 1% منهم منتسبين لحزب جبهة العمل الإسلامي، وهو

الردود

معالي الدكتور منذر الشرع.

ربما لن أستطيع الإجابة عن كل التساؤلات تفصيلاً،
لربما بحاجة إلى ورشة عمل أخرى، فهناك قضايا
دستورية وأخرى قانونية، يجب أن نتحدث بها
بصراحة أكبر وتفصيل أكثر.

الإيجابية الأولى لمسودة مشروع قانون الأحزاب،
البعض منكم قال أن هذا المشروع تم "قبره"، ولكن
الإيجابية الأولى لمسودة مشروع القانون ونظامه المالي
الموافق له كانت في طرحهما للنقاش العام. أرجو أن
يكون هذا واضحاً لدى الجميع، مشروع القانون لم
يهبط بالباراشوت، كانت هناك مطالبات — بالرغم
من الأخوان لم يصبروا ولم يصمدوا حتى نهاية
الجلسات حتى يسمعون، فقد اکتفوا بطرح أسئلتهم
وانفضوا — من الأحزاب، من الفعاليات والنخب
السياسية على ضرورة وضع قانون جديد للأحزاب
وقانون للانتخاب. الآن الوزارة اجتهدت رغم عمرها
القصير، وإيماناً بالعمل المؤسسي اجتهدنا بناء على ما
تم من جهد سابق في الوزارة وأؤكد للأستاذ حكمت
— والأخ بشير أمين عام الوزارة جالس إلى جانبك —
بإمكانك أن تسأله حول الأسئلة التي قمت بطرحها
عن الطبقة وعن غيرها من بنود في قانون الأحزاب،
وكيف كان يتم التعامل مع هذه المواد في مطبخ
الوزارة؟!، لم يكن اجتهاداً شخصياً بل كان عملاً
مؤسسياً، عمل فريق بكل معنى الكلمة وأنا فخور
بذلك، ومسؤول عن كلامي.

الإيجابية الأولى هي طرح مشروع القانون والنظام
للمناقشة، وللإيجاب على تساؤل عدد من الأخوة،
أقول أن مشروع القانون لم يجاز من مجلس الوزراء
قبل طرحه للنقاش، لأنه إذا أجاز من مجلس الوزراء،
كان يجب أن يستمر في الإجراء التشريعي ويحول فيما
بعد إلى مجلس النواب، فكانت هذه الخطوة الاستباقية
بالتحاور حوله، وللوصول إلى جوامع مشتركة
وتعديل النقاط الخلافية، قبل أن يتم إقراره بالصيغة
النهائية، وإلا لما طرحناه وأرجعناه للأخوة بهذا
الشكل.

الدكتور خلدون تساءل وخرج، بأن كان هناك وعد
— حينما تم اللقاء مع الأخوة قادة الأحزاب في مبنى
الوزارة — حيث زعل البعض منهم لأنه لم يجد مقعداً
على الطاولة، كان هناك مقاعد في الصف الثاني،
ولكنهم قالوا لن نجلس على الطاولة، أو ننسحب —
وانسحب البعض ليس ذنبى إذا كانت الوزارة فقيرة
ولم يكن لديها إلا 22 كرسيّاً على طاولة الاجتماعات
الرئيسية، وإذا كان الأخوة الأمناء العامين للأحزاب
جلبوا معهم أكثر من عضو في الحزب، حيث كانت
الدعوة فقط للإمناء العامين للأحزاب، في كل
الأحوال كان مرحب بهم وهم شعروا بذلك، إذا
كنت غلطان بهذا الشعور فليصححوا لي الآن، لأنني
شعر بتواصل وبقرب ومودة مع الأخوة في الأحزاب،
لأن التعامل كان يتم على أساس الاحترام المتبادل
ويتم على أساس أن وزارة التنمية السياسية هي بيت
الشعر، للأحزاب السياسية. وكان يتم مخاطبة
الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كونها
الشريك الاستراتيجي بمفهوم الخخصة للوزارة،
والوزارة بدوهم لا داعي لوجودها، فهي لا تستطيع
أن تفعل شيئاً. بالتالي يجب أن نضع أيدينا مع بعضنا

أحزاب. الآن مطروح أمام الجميع لإبداء وجهات النظر فيه. ولربما بعض المواد تضمنت لُبساً في الصياغة، نحن لسنا ديوان رأي وتشريع حتى يخرج من عندنا القانون محبوك بشكل جيد. لأن هذا القانون يرسل إلى مجلس النواب ليدخلوا تعديلاتهم عليه.

إذا لم ترغب الأحزاب بحضور مندوب الوزارة في كل اجتماعها، أو حضور مؤتمرها السنوي العام، فليكن، ولتشطب هذه المادة!. المادة الفلانية بحاجة إلى تعديل فليكن ولتناقش وتعديل. أقول أن مندوب الوزارة يحضر للتأكد من وجود نصاب للجلسة!، أتحدث إليكم وأنا حزبي سابق وحصل بأن اتخذت قرارات في جلسات لا تمتلك النصاب!؟، فكيف يُقبل بذلك!؟. نتحدث عن دورتين متتاليتين للأمين العام، نتحدث عن ديمقراطية،.. نطالب الحكومة بالديمقراطية ونحن كأحزاب نقى متسلطين ودكتاتوريين، ويبقى الأمين العام مدى الحياة.. الزعيم الرمز.. لماذا!؟، إما تكون كلها ديمقراطية.. وإما لا يوجد ديمقراطية!، "لم أرى في حياتي امرأة نصف حامل!"، هذه النقطة رغبت أن أوضحها.. نحن نحترم أن يكون هناك اختلاف مع المواد، لكن دعونا نتحاور، وليس فقط الاقتصار على توجيه اتهامات، هذا قانون عرفي، قمعي، رجعي و ملعون والدين.. الخ، هؤلاء يريدون أن يفرضوه علينا... هذا غير صحيح، ولو كان الأمر كذلك لأخذنا موافقة مجلس الوزراء عليه ومن ثم تشريعه، وأرسل إلى مجلس النواب. الأمر ليس كذلك، لقد كنا منفتحين على كافة الآراء ووجهات النظر، والأخوة في الأحزاب عندما التقيت بهم يعرفون ذلك جيداً، ويعرفون مدى سعة الصدر الموجودة سواء كنا في الوزارة أو خارجها.

البعض حتى نحقق شيئاً، هذه هي لغة التخاطب والتي كنا جادين وصادقين فيها. أقول هذا الكلام عندما كنت في الوزارة، وأقوله الآن وأنا خارج الوزارة.

النقطة الأساسية الأخرى، إذا جاء الأخوة لسماع صوت منذر الشرع كمعارضة، فأنا آسف جداً أن أخيب ظنكم!، لأن منذر الشرع لا يعارض الوطن!؟، والمشروع الذي تناوله منذر الشرع هو مشروع وطني، كان مؤمن به هو وفريق عمله في الوزارة إيماناً تاماً راسخاً، لأن هذا العمل وطني، ومشروع وطني، وتمرين وطني يجب الاستمرار فيه حتى نهاياته. أما كيف خرجت من الوزارة.. فلا أدري!؟ هذا السؤال كرره الأخوة. أما كيف آتيت إلى الوزارة؟ فأعلم ذلك، ولن أخبركم به، ولكنني أستطيع أن أو أكد أنني آتيت إلى هذه الوزارة بناء على كفاءة، ليس لي "بكايات"، أو أحداً ليرشحنني أو واسطة، وأخي بشير يعرف هذا الكلام.

هناك الكثير من النقاط التقاطع، لذلك لن يكون الرد بالأسم على كل واحد من الأخوة، وجهات النظر التي طرحت كلها موضع احترام، ومن باب الاحترام لهذه الجلسة، وضعت جهاز تلفوني على الصامت منذ البداية، كما كنت افعل أثناء لقاءاتي مع الأحزاب.

الأخوة طرحوا بأن هناك اختلاف مع ما ورد في القانون، وأقول، لما لا يكون هناك اختلاف!؟، المشروع طرح للنقاش حتى نستمتع في ذلك الحين إلى وجهات النظر، وطلبت مكتوبة. تواصلنا مع الأحزاب في مرحلة سابقة، وكان موظفي الوزارة يسجلون كل لقاءاتنا، ونوثق هذا الكلام ونحلله. اجتمعنا في الجوامع المشتركة من هذا التحليل لقانون

القانون يمكن أن يصححوا لي. هذه بحاجة إلى عمل تفصيلي.

بالنسبة لجدية الحكومة في إقرار قانون الانتخاب، نعم هناك جدية في الوزارة وفي أعلى المستويات، لذلك بدأنا بهذه الانطلاقة لتحقيق مشروع الرؤية الملكية السامية. أقول ومسؤول عن كلامي وبكل ضمير مرتاح، بأن العمل كان مؤسسياً ومنهجياً يستند إلى دعم من أعلى المستويات و مجدبة متناهية وعلى أعلى المستويات. لقد جئت إلى الوزارة وفي اليوم الثاني، التقيت رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الأعيان والديوان الملكي، وكل المؤسسات، وهذا يأتي ضمن توجهات الوزارة. هل التنمية السياسية قضية جديدة أم ليس كذلك؟، توكلوا على الله فالمسألة جدية!

الأخت أرادا تحدثت عن التربية السياسية، نحن فعلاً بحاجة إلى الكثير من التنشئة السياسية. لا أتحدث عنها للأخوة المتواجدين في هذه الجلسة، لأنهم من النخب المثقفة سياسياً ولديكم خبرة، ومطلعين على تجارب أخرى. لكن نحن نتحدث عن تنشئة الجيل الجديد. النشء الجديد، صدقوني أنه في الدول المتقدمة هناك ما يسمى "بالتربية المدنية"، وهذه تعتبر جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات الوزارة، التي بدأت بورش عمل مع وزارة التربية والتعليم على أساس إدخالها في المناهج بطريقة تدريجية وليس تلقينية، وعلى غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة، حيث تتم في هذه الدول التنشئة السياسية بطرق تدريجية، ولليوم وغداً وبعد 100 عام، لأنهم عندما يصلوا إلى سن الانتخاب يصبحون جاهزين لهذه الحالة "وللحديث مع بعضهم البعض وليس على بعضهم البعض"، ويصبح لديهم تفهم للحوار، ولهذا أنا مع ما طرحته

نقطة أخرى متعلقة بضرورة تلازم قانوني الأحزاب والانتخاب، لا أخفيكم سراً وأقولها علناً، قانون الانتخاب أو مشروع قانون الانتخاب، أو عدة صيغ، بدائل لقانون الانتخاب، كانت شبه جاهزة لدى الوزارة، الآن بدأت "اللجنة الملكية للأقاليم"، فقررنا ان تؤول مسألة قانون الانتخاب، لأنه قد يكون لعمل اللجنة انعكاساً على هذا القانون! فلربما يتغير عدد المقاعد، أو لربما يجري الانتخاب على مستوى المحافظات، أو على مستوى الإقليم، ومن ثم على المستوى الوطني. فلربما سيختلف القانون، لماذا إذن نصيغ قانوناً جديداً، ويبدأ "الطخ" علينا بدون داعي. أنا مع صياغة قانون انتخاب جديد، لا أقول عصري، لن كل عصر له قانونه الخاص به. ولا أذيع سراً عندما كنت ألتقي مع السفراء، حيث قال السفير الفرنسي أنه جربوا "22" قانون انتخاب من الحرب العالمية إلى الآن!، وليس أي منها كان صادراً عن مجلس نواب قائم، وكلها قوانين مؤقتة، لأن مجلس النواب له أجندته وسيسقط رؤيته على القانون.

تداول السلطة، سواء كان مذكور في القانون، أو غير مذكور، اختلف مع الأخ حكمت عندما قال أن تداول السلطة غير دستوري!، لا؟!، الملك يعين رئيس الوزراء ووزرائه، للسلطة التنفيذية لممارسة الحكم نيابة عنه، هذا صحيح. مجلس النواب يصل وبه أكثرية فيعين الملك رئيس وزراء منهم ليختار وزراء. هل في هذا مخالفة للدستور؟! .. لا يوجد أي مخالفة دستورية. الميثاق الوطني، وهيئة "الأردن أولاً" تنص على تداول السلطة. المسائل القانونية، يا أخ عريب، بحاجة إلى ورشات عمل طويلة، فهناك قانون، ودستور، ونصوص، قد أخطئ في إجاباتي من ناحية قانونية، ولكن إذا كان هناك أخوة متخصصين في

صحفي. ولم يكن هذا تراجعاً من دولته، كان دولته سيطلقه ولكنه شغل كثيراً.

العمل الحزبي، هو عمل تطوعي - جماعي. في إحدى زيارتي لحضور مؤتمر في بريطانيا، كان معي أحد الزملاء من الجامعة، كنا قد وصلنا متأخرين إلى جامعة لندن، فذهبنا إلى منسق المؤتمر البروفيسور "ألن" قلنا له أننا حضرنا متأخرين عن ترتيب "التسهيلات"، فقال في "المنديل" لن تجدوا غرفة في المنطقة كلها في هذا الوقت من السنة، فما رأيكم أن تتزلوا عندي في بيتي؟، فقلنا له موافقين، ولكنه قال إن بيتي بعيد شمال لندن، بحاجة إلى "مواصلتين" لأصل إلى سيارتي ثم نذهب إلى المنزل، قلنا له جيد، وكان الرجل يعمل طول النهار، وأنتم تعرفون هؤلاء كيف يعملون عندما يكون الواحد منهم "منسق" أعمال مؤتمر. طول النهار مثل "الزنبك" مثل خلية النحل، وكان هناك عشاء بعد المؤتمر، فتقريباً كان ينهي عمله الساعة التاسعة مساءً. كنا نذهب نحن معه إلى منزله. كان بيته مكون من ثلاث طبقات. الطابق الأول قال لنا هو تصرفكم. فسألناه عن الطابق الثاني قال: أنام فيه أنا، وقلنا له الطابق الثالث، قال لصديقتي عندما تحضر تستخدمه، رغم أن عمره 60 عاماً. ونحن نتحلل من ملابسنا، قليلاً رأينا البروفيسور قد لبس الجيتز وجاكيث جلد، وحامل شنتته على ظهره وخرج من المنزل. أول يوم خرج، وثاني يوم خرج. في اليوم الثالث استوقفناه على باب المنزل وسألناه إلى أين تذهب كل يوم، وأنت طوال اليوم تعمل؟، قال: لدينا انتخابات بعد أربعة أشهر؟، سألناه ما نوع الانتخابات؟، قال انتخابات برلمانية، قلنا له لأي حزب تنتمي، قال في حزب العمال البريطاني، سألناه هل أنت مرشح؟، أو هل أحد من أقاربك مرشح؟

الأخت آرادا، يجب أن يكون هناك مكوّن سياسي وتنشئة سياسية، فهذه ستريجنا من الكثير من القضايا في المستقبل، والتي ما زلنا من عشرين عام نحوض فيها.

إشكالية في مفهوم الدولة والأمة، حقيقة كان هناك محاضرة للدكتور يحيى الجمل من مصر، في منتدى شومان، "عن مفهوم الدولة والأمة والخلط الذي جرى، وكيف تطور تاريخياً". الحقيقة أننا نتحدث الآن عن الأردن، مثلما يتحدث الأخوة عن سوريا، أو عن العراق، ولا نستطيع، أن نكون "رومانين أكثر من أهل روما أنفسهم!"، كل واحد أصبح له متطلباته، وذلك في تكريس للدولة القطرية، بالرغم من أن الدستور في كل هذه الدول ينص على "أن دولته جزء من الأمة العربية والإسلامية والأهمية..". لكن هناك متطلبات للدولة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار.

نقطة هامة أقولها، أن العمل الحزبي ومن منطلق الاحترام لكافة الأحزاب على الساحة الأردنية، فهذه أحزاب وطنية وبالتأكيد هدفها في نهاية المطاف وطني وأن كان هناك اجتهادات مختلفة، لذلك يجب أن نستوعب بعضنا البعض رغم خلافاتنا. إذا لاحظتم كتاب التكليف السامي قال الأحزاب ووحده الاختلاف، الاختلاف في وجهات نظرها، لكن الهدف العام لهذه الأحزاب بالتأكيد يصب في المصلحة الوطنية، فدعونا تتنافس على ذلك. عندما أطلقنا مشروع القانون، كنا نحبذ أن يقوم دولة الرئيس بإطلاق مشروع قانون الأحزاب، إلا أنه وللأسف السفر داهمه، وقال يا إخوان أنتم أطلقوه في مؤتمر

الاقتصادية"، هناك الراج في الاقتصاد السياسي، ومن ثم الانحدار حتى تصل إلى القعر، وتعود إلى الراج، دورة اقتصادية كاملة في "راج - وكساد - رواج" وهكذا، ولهذا لا بد من الوصول إلى القعر قبل الوصول إلى الراج والرفاه مرة أخرى. لذلك أو أكد على التفاؤل والاستمرار، فهناك دائما آذان تصغي وتسمع ومسؤولين يعرفون الحقيقة، وهناك أناس جادون في مشروع التنمية السياسية، ويجب عدم الالتفاف إلى من يضعون العصي بين الحين والآخر في الدولاب، فمشروع التنمية السياسية مطلب وطني، قبل أن يكون إملاءات خارجية، لأنه بدأ في هذا الوطن قبل أن تطلبه الجهات الخارجية، لذلك أقول من جاء ليستمع إلى منذر الشرع معارضاً فقد خاب ظنه.

سعادة النائب الدكتورة فلك الجميعاني.

شكراً لمعالي الدكتور منذر الشرع، نرى جميعاً أن التنمية السياسية هي هدفنا، وهي عملية متواصلة تهدف إلى تحسين حياتنا. والديمقراطية هي عملية تاريخية لا بد لها أن تنمو وتتطور في مجتمعنا. ولكنها تتطلب الصبر لتحقيق شرعيتها، وهذا يعتمد علينا جميعاً، فعلينا بالصبر والصمود حتى نتحقق لأجيالنا، نشكر للدكتور منذر الشرع على محاضراته القيمة، ونشكر الأستاذ عريب الرنتاوي على تنظيم هذه الندوة.

قال: لا! قلنا وماذا تفعل قال، أذهب لأتحدث للناس عن أهداف الحزب وعن برامجهم. قلنا له ماذا تحمل في الشنطة؟ قال: برنامج انتخابي، وكل يوم على الخارطة أحدد شارع، يوجد في الشارع من "10 - 12 منزل"، أدق على المنازل بيتاً، بيتاً. قلنا وإذا أحد لم يتجاوب معك؟، قال بعضهم يغلق الباب في وجهي والبعض، يصفقه، وبعضهم يحترمني ويضيفني فنجان قهوة، بعضهم لا يهتم إطلاقاً، ولكنني ثاني يوم ارجع إلى الشارع الذي يليه، والذي يليه، لأن هذا واجبي اتجاه الحزب. تصوروا هذا البروفيسور، عضو في حزب، وليس مرشحاً، ولا يريد أن يصبح وزير، هذا هو العمل الذي يتحدث عنه الأستاذ حمادة فراغته، هل الحزب يراقبه إذا لم يذهب؟، وهل كان الحزب يدقق خلفه لو ترك بيتين أو ثلاث في الشارع؟. هذا هو مفهوم العمل الحزبي الوطني.

الكلام الذي تحدث به الأخ عريب، كان بمعنى إلى أين؟؟، جيد أن نتحدث وأن نستمر، وكشخص بحكم التربية والتنشئة الاقتصادية، كوني أستاذ اقتصاد، دائم متفائل، وانظر إلى الأمور بشكل إيجابي. لا يجب أن نمل ونقول أننا عملنا مئات الندوات ولم تأت بنتيجة تذكر.. إلا ويأتي يوم تفرز نتيجة.

الدعاية في التلفزيون يتم تكرارها أمامك حتى تقتنع بها، وأنت بدورك تصر على والدك أن يشتريها لك؟، وهكذا.. هذا هو التسوق، ونحن يجب أن نسوق أنفسنا. تسويق النفس يجب أن يتم من خلال المثابرة، والاستمرار والنظر إلى الجانب الإيجابي للأمور ولهذا يجب أن نستمر في عقد الندوات، وإذا توقفتنا فهذا يعني أننا توقفتنا عن الحياة، وأنا وصلنا إلى "القعر"، و"القعر" هو ما يدرسونه في الاقتصاد، في "الدورة

- الدكتور فايز الحوراني/ باحث في العلوم السياسية.
- الأستاذ فؤاد دبور/ امين عام حزب البعث العربي التقدمي الأردني.
- سعادة الدكتورة فلك الجميعاني/ عضو مجلس النواب الأردني.
- ماجد الخوجا/ ناشط سياسي.
- المهندس مازن ريال/ امين عام الحزب العربي الأردني.
- المهندس محمد درويش الشهبان/ أمين عام حزب الفجر الجديد الأردني.
- محمد الشمولي/ رئيس حزب الرفاه الأردني.
- محمد الصمادي/ ناشط سياسي.
- الدكتور مهند مبيضين/ أستاذ جامعي، باحث في قضايا الحركات الإسلامية.
- الدكتور محمد المصري/ حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد".
- معالي الدكتور منذر الشرع/ وزير التنمية السياسية الأسبق.
- المهندس موسى المعاينة/ أمين عام حزب اليسار الديمقراطي الأردني.
- سعادة الدكتور مصطفى العمالي/ عضو مجلس النواب الأردني.
- الأستاذ منذر الصوراني، نائب الأمين العام لحزب العهد الأردني.
- ناديا العالول/ كاتبة صحفية.

المشاركون في الندوة

- أشرف الراعي/ صحفي.
- آرادا فريخ/ باحثة اجتماعية.
- الأستاذ بشير الرواشدة/ أمين عام وزارة التنمية السياسية.
- جمال الخطيب/ مركز القدس للدراسات السياسية.
- الأستاذ جمال ناجي/ كاتب روائي.
- الدكتور حازم قشوع/ أمين عام حزب الرسالة الأردني.
- حمادة فراغنة/ عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- خالد الشوبكي/ امين عام حركة لجان الشعب الأردني.
- الحامي الدكتور خالد يوسف الزعبي/ ناشط سياسي.
- خلدون الرواشدة/ محامي.
- الدكتور خلدون الناصر/ امين عام حزب العهد الأردني.
- سعادة الدكتور رائد إبراهيم حجازين/ عضو مجلس النواب الأردني.
- يونس راشد بني عيسى/ ناشط سياسي.
- سعادة الدكتور روجي شخالتوغ/ عضو مجلس النواب الأردني.
- سعادة النائب المهندس سليمان عبيدات/ عضو مجلس النواب الأردني.
- سميح المعاينة/ كاتب ومحلل سياسي، جريدة الغد.
- عبد الله زعيتر، مدير دائرة / م.ت.ف.
- عصام خطاطبة/ إعلامي.
- الدكتور عز الدين فرسخ/ ناشط سياسي.